مجلة البحوث المحاسبية

https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx

العلاقة بين تبنى المعايير الدولية للتقرير المالى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية الدور الوسيط لجودة الافصاح دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

محمد فوزى محمد السيد

مدرس بقسم المحاسبة ، كلية الاعمال، جامعة الإسكندرية ، مصر.

أستاذ مساعد جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

للتأصيل المرجعي: السيد ، محمد فوزى محمد. العلاقة بين تبنى المعايير الدولية للتقرير المالى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية الدور الوسيط لجودة الافصاح دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، **مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 (3)،**

المعرف الرقمي:10.21608/abj.2024.38079

للتواصل مع المؤلف: Mohamed.fawmoh@gmail.com

العلاقة بين تبنى المعايير الدولية للتقرير المالى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية الدور الوسيط لجودة الافصاح دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

محمد فوزى محمد السيد

مدرس بقسم المحاسبة ، كلية الاعمال، جامعة الإسكندرية ، مصر.

أستاذ مساعد جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

تاريخ المقال

تم استلامه في3غسطس يوليو 2024، وتم قبوله في30أغسطس 2024، هو متاح على الإنترنت سبتمبر2024

ملخص

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل جودة الافصاح كمتغبر وسيط بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية مكونة من 200 شركة خلال الفترة من 2012 وحتى 2020، كما استهدفت الدراسة اختبار العلاقة محل المراجعة فى ظل اختلاف حجم الشركة والرافعة المالية، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار تلك العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الافصاح هو مفهوم لم يحدد بشكل قاطع فى ادبيات البحوث المحاسبية ولكن يتم التعبير عنه من خلال توافر مجموعة من بنود الافصاح تشكل مؤشراً لمستوى جودة الافصاح ، كما توصلت الدراسة ان تبنى IFRs يترتب عليه العديد من المنافع للاطراف اصحاب المصالح كتحسين جودة الإفصاح وزيادة الشفافية والوضوح، وتوصلت الدراسة ان البحوث المحاسبية اتجهت الى الاعتماد على مقاييس الجودة المدركة كحجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعى، وتوصلت الدراسة التطبيقية الى قبول فروض الدراسة، وتوصى الدراسة بضرورة فهم وادراك منافع تبنى IFRs وبناء مؤشر لجودة الافصاح للشركة المقيدة مع ضروة لتحسين مستوى الثقة فى مهنة المراجعة.

الكلمات المفتاحية : IFRs؛ جودة المراجعة الحقيقية؛ جودة الافصاح؛ حجم الشركة؛ الرافعة المالية.

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Actual quality audit of in the context of disclosure quality as a mediator variable. The study was conducted on a sample of 200 non-financial listed companies in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2012 to 2020. The study also aimed to test the relationship in light of the difference in company size and financial leverage The simple and multiple regression model was used to test this relationship. The study concluded that the quality of disclosure is a concept that has not been defined conclusively in the accounting research literature, but it is expressed through the availability of a set of disclosure items that constitute an indicator of the level of disclosure quality. The study also concluded that the adoption of IFRs entails many benefits for stakeholders, such as improving the quality of disclosure and increasing transparency and clarity. accounting research has tended to rely on perceived quality measures such as the size of the audit office and industrial specialization. The applied study concluded that the study hypotheses were accepted. The study recommends the necessity of understanding and realizing the benefits of adopting IFRs and building an indicator of the quality of disclosure for the listed company with the using an actual audit quality indicator to Improve the level of confidence in the auditing profession.

Keywords: IFRS; Actual audit quality; Disclosure quality; Firm size; Leverage.

1. المقدمة:

نتج عن التطور السريع فى بيئة الاعمال والمعلومات، أن اصبح جودة الافصاح المالى احد اهم الادوات لتلبية احتياجات الاطراف اصحاب المصالح والتى تركزت على الحاجة الى مزيد من الشفافية والمساءلة لزيادة مستوى ثقة المستثمرين فى المعلومات المفصح عنها خاصة مع مزيد من انهيار العديد من الشركات فى الاونة الاخيرة. وقد دفع ذلك الى تبنى إطار موحد لاعداد والافصاح عن المعلومات المالية وهو ما يعرف بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRs، كما دفعت الحاجة الى الشفافية مكاتب المراجعة الى تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، من خلال جمع أدلة مراجعة كافية ومناسبة من أجل إبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية، وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، وزيادة التركيز على تعزيز جودة المراجعة، ونشأت الحاجة إلى تبنى IFRs في معظم دول العالم بسبب عولمة الأسواق المالية الدولية،حيث يحتاج المستثمرون وأصحاب المصلحة بالشركة لمعلومات دقيقة وشفافة من أجل اتخاذ قرارات أكثر فعالية. فالمعايير المقبولة على نطاق واسع من المرجح أن تحسن القدرة على مقارنة التقارير المالية المعدة في بلدان مختلفة، فتعزيز الشفافية والموثوقية، يؤدى إلى إزالة الحواجز أمام تدفقات رؤوس الأموال بتقليل الاختلافات في متطلبات إعداد التقارير المالية .Deegan (2012) ولقد بذل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) العديد من الجهود لمواءمة معايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم منذ عام 2001.

وقد اسفر عن بالجهود المبذولة لتبنى اغلب الدول لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، الحد من الاختلافات على المستوى الدولى، وتعد الدول الاوروبية اول من اعتمد (IFRs) منذ عام 2002، بينما حددت الاقتصاديات الكبرى الاخرى مواعيد نهائية لاعتماد تلك المعايير، حيث تبنت البرازيل والصين معايير IFRs عام 2010 ثم تلتها اليابان وكوريا الجنوبية عام 2011، والهند عام 2012، كما ابدت الولايات المتحدة الامريكية استعدادها لاستبدال معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما بـ IFRs (2021) .Uthman & Salami، هذا على النحو المهنى والتنظيمى اما على المستوى الاكاديمى فقد اكتسبت البحوث الخاصة بتبنى IFRs الكثير من الاهتمام فى العقدين الماضيين، حيث شكلت العولمة الاقتصادية والتوافق المحاسبى الدولى بيئة ملاءمة لتبنى تلك المعايير، حيث استحوذت المعاملات الدولية على ثلث حجم الاستثمارات المالية دغموم. (2015)، هذا وتتطلب IFRs افصاحات أكثر شمولا وتفصيلا، مما يعزز من مستوى الشفافية والقابلية للمقارنة ومن ثم زيادة جودة الافصاح. ووفقا لنظرية المحفظة الدولية فإن اعتماد IFRs يركز على تقديم معلومات ذات صلة وملائمة لاتخاذ القرار وبالتالى تحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها مما يعزز من موثوقية التقارير المالية، ويُمكن المُستثمرين من فهم أداء الشركة بشكل أفضل، وزيادة وتنوع استثماراتهم فى قطاعات وبلدان متنوعية، رغبة فى تقليل المخاطر وتعظيم الارباح فى المستقبل، وتمثل IFRs مجموعة من أفضل الممارسات المحاسبية في العالم وهى أكثر توجهاً نحو سوق رأس المال عن المحلية او الوطنية. وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية التى يمكن ان تتحقق من تبنى IFRsالا ان بعض الدول تدعى انها تبنت IFRs بينما تخرج عن بعض قواعد تلك المعايير عند التطبيق Özdemir & Demirci (2022)وترى الدراسة أن هناك الكثير من العمل الذى يجب اداؤه للتغلب على التحديات التي تحول دون تبني IFRS بشكل كامل. ولعل منهاعدم كفاية التدريب والمهارات، والمقاومة للتغيير، وضعف البنية التحتية التنظيمية. ورغم ان التحول تجاه IFRS سيكبد الشركات مزيد من التكاليف بسبب التغيير، ومزيد من التدريب الا انها مقبولة مقارنة بالخسائر الناجمة عن فقدان رؤوس الأموال الاجنبية.

ويوفر جودة الافصاح معلومات اكثر شفافية وموثوقية للمراجع الخارجى، حيث يحسن من جودة المعلومات المتاحة ويخفض من مستوى خطر المراجعة، كما تسهم جودة الافصاح فى زيادة فهم المراجع للقوائم المالية بشكل أفضل وتحديد اى المجالات التى تتطلب مزيداً من التحقق وبالتالى تعزيز الحكم المهنى للمراجع، وفعالية عملية المراجعة، ومن ثم زيادة ثقة المستخدمين فى المعلومات المالية المقدمة مما يدعم جودة المراجعة الحقيقية Calocha & Herwiyanti (2020).

2. المشكلة :

تُوفر IFRS إطارًا عملًا واضحًا للمراجعين للحكم على جودة الإفصاح، حيث تساهم IFRs في تقليل الغموض والاختلافات في تفسير القواعد، من خلال توفير اطار موحد. كما انها تتطلب الإفصاح عن معلومات محددة

وواضحة في القوائم المالية وهذا يُساعد المراجعين على فهم المعلومات بشكل أفضل وتقييمها بدقة، مما يُؤدي إلى مراجعة أكثر دقة وفعالية (2022) Özdemir & Demirci، ويمكن للباحث تحديد مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

- هل تبنى IFRs عزز من جودة افصاح الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية ؟
- ما هو اثر تبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية ؟
- هل تتأثر العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة بجودة الافصاح فى بيئة الاعمال المصرية ؟
- هل ستختلف العلاقة محل الدراسة باختلاف حجم الشركة ومستوى الرافعة المالية ؟

3. الهدف

فى ضوء صياغة مشكلة البحث، فان الهدف الرئيسى للدراسة يتمثل فى اختبار العلاقة بين تبنى IFRs وجودة الافصاح من ناحية واثر ذلك على مستوى جودة المراجعة الحقيقية من ناحية اخرى وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الاهداف الفرعية التالية :

- اختبار اثر تبنى IFRs على مستوى جودة الافصاح فى الشركات غير المالية بالبورصة المصرية
- اختبار اثر تبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية من خلال الحد من ممارسة تلك الشركات للاستحقاقات الاختيارية
- اختبار اثر تعزيز مستوى جودة الافصاح بعد تبنى IFRs على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل الخصائص التشغيلية للشركات كالحجم ومستوى الرافعة المالية.

وبالتالى فان هدف الدراسة يمتد ليس فقط لدراسة مزايا تبنى IFRs على المنشأت بل الى احد الاطراف اصحاب المصلحة وهى مهنة المراجعة متمثلة فى أثر هذا التبنى على جودة عملية المراجعة الحقيقية، كما تهدف الدراسة إلى تقديم دليل عملى عن اثر جودة الافصاح كمتغير وسيط Mediator على العلاقة بين تبنى المعايير الدولية وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل المتغيرات الرقابية كحجم الشركة والرفع المالى فى البيئة المصرية.

4. اهمية ودوافع الدراسة:

تتمثل **الاهمية العملية** للدراسة فى ان بعض الدراسات السابقة تجاهلت تأثير جودة الافصاح على العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية، وتأتى الدراسة الحالية لتضييق تلك الفجوة بتقديم دليلا عمليا حول دراسة تأثير هذا المتغير على العلاقة محل الدراسة من واقع البيئة المصرية، كما ان معظم الدراسات السابقة تناولت جودة الافصاح كأحد المتغيرات التابعة وليس كمتغير وسيط للعلاقة محل الدراسة، ويسهم البحث أكاديميا اولا من خلال اهمية موضوع الدراسة خاصة بعد زيادة الجدل حول جدوى تبنى IFRs وقدرتها على الحد من حجم الانهيارات

المالية التى مازالت مستمرة ومحاولة ايجاد مقياس اخر لجودة المراجعة بخلاف حجم مكتب المراجعة حيث ارتبط هذا المؤشر فى كثير من الحالات بتلك الانهيارات، وثانيا من خلال بناء نموذج للعلاقة بين اثر تبنى IFRs وجودة الافصاح واثر ذلك على مستوى جودة المراجعة الحقيقية مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية فى ظل الخصائص التشغيلية للشركات .

وتكمن **الأهمية التجريبية** لهذه الدراسة في عدم وجود دراسات سابقة فى البيئة المصرية حول أثر تبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية عبر جودة الافصاح كمتغير وسيط، بالاضافة الى اعتماد الدراسة لاختبار تلك العلاقة على بيانات فعلية من واقع البيئة المصرية.

5. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فى :

- اختبار العلاقة للدور الوسيط لجودة الافصاح على اثر تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية، فى ظل استخدام بعض المتغيرات الرقابية كحجم الشركة ومستوى الرفعة المالية فقط، وتمتد فترة الدراسة الى اربع سنوات قبل التبنى من عام 2012 وحتى 2015، واربع سنوات بعد تبنى من عام 2017 وحتى 2020
- كما لا تتطرق الدراسة الى اكتشاف معوقات تطبيق وتبنى IFRs.

6. خطة الدراسة :

اعتماداً على اهمية البحث وتحقيا لاهدافه وللاجابة على تساؤلات البحث تم تقسيم محاور الدراسة الى :

6.1 جودة الافصاح المفهوم ومؤشرات القياس

6.2 تبنى IFRs من منظور الاطراف اصحاب المصالح

6.3 تحليل مفاهييم ومؤشرات جودة المراجعة من منظور اكاديمى

6.4 تحليل العلاقة بين تبنى IFRs جودة المراجعة الحقيقية عبر جودة الافصاح كمتغير وسيط واشتقاق فروض الدراسة.

6.5 منهجية ونموذج الدراسة

6.6تصميم الدراسة التطبيقية

6.7اختبار الفروض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

6.8 مناقشة النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

6.1 مفاهيم جودة الافصاح المفهوم ومؤشرات القياس

تقدم نظرية الوكالة اطارا للعلاقة بين الوكيل واصحاب المصالح خاصة المساهمين، ويؤدي الفصل بين الملكية والإدارة إلى خلق مشاكل الوكالة، وخاصة عدم تماثل المعلومات حيث يعتقد المشاركون في السوق أن المديرين يميلون إلى التصرف لصالحهم. وبالتالى، فإن أي آلية تهدف لتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية تؤثر بشكل كبير على نجاح الاسواق المالية وفعاليتها، وإحدى الآليات الأكثر فعالية لسد هذه الفجوة هي إبقاء المستثمرين على اطلاع دائم بوضع الشركة عبر مزيد من الإفصاح taووفقا لنظرية الوكالة، فإن مشاكل عدم تماثل المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين الوكيل والمساهمين توفر فرصا للمديرين (الوكلاء) للعمل من أجل مصلحتهم الذاتية وليس للمساهمين (Koch & Schmidt, 2010)، ولتجنب مثل هذه المخاطر المحتملة، غالبًا ما يكافئ المديرون أصحاب المصالح بمزيد من الافصاح عن المعلومات ودرجة الالتزام بـ IFRs، ووفقا لنظرية أصحاب المصالح فإن المديرين يأخذون فى اعتبارهم مجموعة أوسع من تلك المصالح أثناء عملية صنع القرار مع إبراز صورة مسئولة أخلاقيا، عبر المشاركة بمزيد من الافصاح، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك لتحسين مستوى جودة التقارير والافصاح، ووفقا للنظرية الشرعية فالشركات يجب أن تجري أنشطتها الاقتصادية وفقا للأعراف المجتمعية. ووجود عقد اجتماعي بين ادارة الشركة والمجتمع، يُلزم الشركات بالتصرف "بالشرعية" والأصالة المطلوبة وبالتالى تنخرط الشركات في مجموعة متنوعة من السلوكيات الأخلاقية للحفاظ على شرعيتها، وللتأثير الايجابى على ادراك المجتمع لها(2016) Bengtsso .

بذلت العديد من المحاولات لتحديد المقصود بجودة الإفصاح (Hooks &Van Stadan, 2011; Helfaya &Whittington(2019)، وخلصت دراسة Hooks &Van Stadan (2011) الى إن اختيار مقياس الجودة أمر مهم وأن التركيز فقط على حجم الافصاح يمكن أن يكون مضللاً فقد عرفت دراسة Helfaya &Whittington (2011)الافصاح بأنه " كشف متعمد عن المعلومات المالية، سواء كانت رقمية أو نوعية، أو مطلوبة أو أفضل الممارسات، عبر قنوات رسمية أو غير رسمية"، الا ان عادة ما تكشف الشركات عن أنواع مختلفة من المعلومات المالية وغير المالية أيضًا، كالمعلومات الإستراتيجية، وخطط دخول الأسوق الجديدة، وخطط التوسع وهو ما تناولته درسة السيد (2020) حيث ادرجت نطاق أوسع من المعلومات عند تعريف الإفصاح، وأشارت أن الإفصاح ينطوي على توفير المعلومات بجميع أنواعها من قبل الشركة، سواء للجمهور بشكل عام أو لمجموعة محددة من المستخدمين.

وأضافت دراسة (2020) Abramova et al ان هناك نوعين من الافصاح، وهما الإفصاح الإلزامي1 والإختيارى والذى يعبر عن أفضل الممارسات، فالإفصاح الإلزامي هو المعلومات التي يُطلب من الشركات قانونًا تقديمها من خلال التقارير السنوية بما في ذلك البيانات المالية والايضاحات، ويُحدد إما عن طريق حالة الشركة على النحو المنصوص عليه في القانون أو من قبل الهيئات المهنية في شكل معايير كمعايير المحاسبة المقبولة قبولا عاماً (GAAP)، او IFRs، أوقد يكون ضروريًا للإدراج في أسواق الأوراق المالية المختلفة (كمتطلب لقوانين أسواق المال).

ويتفق الباحث مع دراسة (2020),Tsalavoutas et al ان دافع هذا الافصاح توفير دليل على ان قرارات الإدارة كانت لمصلحة المساهمين وأصحاب المصالح ولضمان توفير معلومات كافية للحد من عدم تماثل المعلومات لضمان فعالية اتخاذ القرارات .

اما الافصاح الاختيارى او الاضافى فقد أكدت الدراسة على انه يعد وسيلة لإدارة انطباعات المستخدمين حول الأداء السنوي للشركة، فهو يساعد في تصحيح سوء تقييم الشركات في أسواق الأوراق المالية، ويرى الباحث ان بيئة المعلومات تعكس التقييم السوقى للشركة، فالإفصاح الاختيارى يضيف المزيد من المصداقية إلى البيانات المالية ويعزز تصور المستثمرين للشركة شريطة الحفاظ على الاتساق بينه وبين الافصاح المالى، مما ينعكس فى قيمة الشركة، كما يرى الباحث ان تحقيق ذلك المردود مرتبط بجوة الافصاح وليس فقط الافصاح عن المعلومات، وتناولت بعض الدراسات(Yan,2021; Makhlouf,2022) وجهات النظر المختلفة بشأن نوعية الافصاح وعرضت دراسة (2021)Yan لرأين لفريقين بشأن الافصاح السردى حيث يرى الفريق الاول ان الافصاح السردي هو محاولة للحد من عدم تماثل المعلومات، أما الفريق الثاني، فينظر للإفصاح السردي على أنه سلوك انتهازي يستغل فيه المديرون عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الأطراف الخارجية من خلال اعداد تقارير متحيزة و التلاعب بالمحتوى وهو ما يؤدى الى إدارة الانطباع من خلال التأثير على انطباعات الاطراف اصحاب المصالح عن أداء الشركة.

واوضحت دراسة (2008) Marston أن جودة الإفصاح يُنظر إليه على أنه مفهوم مجرد، يصعب قياسه بشكل مباشر. وبالتالى يُنظر إليه باعتباره متغيرًا كامنًا، غير قابل للملاحظة والقياس المباشر. ويجب ملاحظته بشكل غير مباشر من خلال قيم العينة للمتغير (المتغيرات) المرصودة، واختلفت العديد من الدراسات فى تعريف جودة الافصاح .(Artiach & Clarkson, 2011; Anis ,2016; Al-Lawati, et al,2021) وعرفته دراسة Artiach & Clarkson(2011) اعتمادا على توجه الافصاح هل نحو المستثمر وبالتالى جودة الافصاح تعنى دقة توقعات المستثمرين بشأن أسعار الأسهم بعد الإفصاح، او تعنى قدرة المستثمرين الحاليين والمحتملين على

1 عرفت دراسة Agyei & B.K(2019) الافصاح الالزامى بأنه المعلومات المفصح عنها وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية للجمهور والاطراف اصحاب المصالح، والافصاح الاختيارى هو الافصاح اختياريا عن معلومات تتجاوز الحد الادنى للافصاح الالزامى.

قراءة المعلومات وتفسيرها.او موجه بالشركة وبالتالى جودة الافصاح تعنى التزام ادارة الشركة بتقديم المعلومات للمستثمرين.

ويرى الباحث ان الدراسات السابقة قدمت تعريف غير مباشر وليس موجه نحو فعالية المعلومات المفصح عنها ولذلك لجأت عدة دراسات.(Anis;2016; Al Lawati, et al,2021; Zarzycka &Krasodomska, 2022) الى قياس جودة الاقصاح من خلال المؤشرات التى تعبر بشكل مباشر عن جودة الافصاح وتعكس ابعاده المتعددة، ويعتبر قياس جودة الإفصاح مسألة جدلية في الأدبيات لعدم وجود تعريف واضح لجودة الإفصاح (2016) Anis، كما اوضحت الدراسة أن وضع مقياس لجودة الافصاح أمر صعب، وخلصت دراسة Al-Lawati, et al (2021)الى ان هناك ثلاثة أسباب لذلك. هى صعوبة تحديد ما يشكل الجودة، وحاجة الباحثين لإدراك أن الأطر الفعالة لتقييم الجودة عادة ما تكون محددة بالسياق ،أي تختلف مقاييس جودة الإفصاح باختلاف طريقة عرض البيانات المفصح عنها، والصعوبة الكامنة في التنفيذ العملي لإجراءات قياس جودة الافصاح بسبب نقص المعلومات، والتكاليف، ويخلص الباحث الى ان الدراسات السابقة قدمت إرشادات فعالة بشأن قياس جودة الإفصاح، الا ان هناك محاولات مستمرة لقياس جودة الإفصاح، والتى ينبغى ان تتضمن على أساليب تستخدم لتمثيل جودة الإفصاح، كالتقييمات الموضوعية، والتقييمات الذاتية، والمقاييس الأخرى، ومستويات الإفصاح، Zarzycka & Krasodomska (2022)

وقدمت كل من (Agyei-Mensah&B.K,2019;Eriqat & Al-Khazaleh ,2023) مؤشرا لجودة الافصاح حيث توصلت دراسة Agyei-Mensah&B.K(2019) لمؤشر لجودة الافصاح يرتكز على توافر 4 خصائص هى ملائمة الافصاح، وعدالة العرض والتمثيل الصادق، والقابلية لفهم بنود الافصاح والقابلية المقارنة للعناصر المفصح عنها ورأت ان الافصاح الجيد ينبغى ان يفصح عن معلومات القيمة العادلة والمعلومات المستقبلية، ويجب ان يتضمن الافصاح شرحاً للفروض المحاسبية وكيفية بناء التقديرات المحاسبية ويجب ان يكون الافصاح منظما ليسهل فهم بنوده، كما اكدت الدراسة على ضرورة ان يحتوى الافصاح على الجداول والرسومات التى توضح المعلومات المفصح عنها، كما الافصاح عن اى تغييرات فى السياسات المحاسبية وتوضيح تأثير ذلك على القوائم المالية.

ورغم ان دراسة (Eriqat & Al-Khazaleh ,2023) قدمت مؤشرا لجودة الافصاح الا انها قامت باختبار صلاحية هذا المؤشر فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا عكس الدراسة الاولى ويتكون هذا المؤشر من 13 عنصراً، وأشارت الدراسة أن فشل الشركات المدرجة الكبرى أدى الى زيادة الحاجة للافصاح الدقيق والمنظم والشفاف وفى الوقت المناسب، ويحتوى هذا المؤشر على محتوى الافصاح على الموقع الإلكترونى للشركة، كرؤية الشركة، والسياسات المحاسبية المطبقة، والتقارير المالية، والمعاملات ذات العلاقة، وانشطة المسئولية الاجتماعية والتصنيف الائتمانى، ومدى وجود دعوى قضائية، والإفصاح عن ادارة المخاطر وتقارير الحوكمة، والافصاح عن معلومات بشأن اجتماعات مجلس الادارة، والافصاح عن اسعار الاسهم فى التقارير، فى حين رات دراسة .Hameed et al

(2023) انه يمكن قياس مستوى جودة الافصاح من خلال 5 مجموعات رئيسية من البنود تتمثل فى أهداف الشركة، وتقارير مجلس الادارة، والافصاحات عن الامور المالية، والافصاح عن المعاملات ذات العلاقة، والافصاح عن معلومات الحوكمة، وكل عنصر من تلك العتاصر يتضمن على مجموعة من العناصر الفرعية ليشكل بذلك مؤشراً لجودة الافصاح بمجموع 80 عنصر، **ويرى الباحث انه رغم ان دراسة Hameed et al. (2023) قدمت مؤشرا لجودة الافصاح اشمل واعم بالاضافة الى انه مؤشر موزون بأهمية عناصر الافصاح الا انها لم تقم باختبار مدى صلاحية تطبيقه، عكس دراسة Eriqat & Al-Khazaleh (2023)**

ويخلص الباحث إلى أن جودة الافصاح هو مفهوم لم يحدد بشكل قاطع فى البحوث المحاسبية الا انه يتم التعبير بدلالة مجموعة من العناصر والتى تعكس مستوى جودة الافصاح. ويرى الباحث أن عناصر مؤشر جودة الافصاح يجب ان تغطى النواحى المالية وغير المالية وان تتعدى الحد الادنى لمتطلبات الافصاح الالزامى.

6.2 تبنى IFRs من منظور الاطراف اصحاب المصالح

يعد التطبيق الإلزامى لـ IFRs للشركات المدرجة بالبورصات أحد أهم التغييرات فى التعليمات المحاسبية مؤخراً، حيث ازداد مستوى التوفيق قبل عملية التبنى بين دول الاتحاد الاوروبى لاعتماد IFRs مما ساهم فى زيادة مستوى الشفافية والقابلية للمقارنة De-George(2016) ورغم اعداد IFRs على اساس المبادىء فان احد جوانب الجدل هى المحاسبة عن القيمة العادلة والتى يعتقد انها تستخدم كوسيلة للتلاعب ممكا ينعكس سلباً على جودة المعلومات.

واختلفت الدراسات فى قياس أثر تنبى (IFRs) (Eccher &Healy,2003; ; Ormrod &Taylor ,2004; Hung & Subramanyam ,2007; Bryce et al.,2015; Eccher& Healy حيث توصلت دراسة (2003) لعدم وجود زيادة فى مستوى خلق القيمة من تبنى IFRs بينما وجدت دراسة Ormrod &Taylor(2004) ان تبنى IFRs من شأنه ان يؤدى الى تقلبات وتمهيد أكبر فى الارباح والدخل وذلك لاستخدام نموذج القيمة العادلة، فقط توصلت دراسة Hung & Subramanyam(2007) من واقع بيئة الشركات الألمانية، ان هناك زيادة فى اجمالى الاصول والالتزامات بعد التبنى، كما وجدت انخفاض فى صافى الربح المفصح عنه مع زيادة فى تقلبات الارباح والخسائر بعد التبنى مقارنة باستخدام المعايير الوطنية، كما توصلت الى ان هناك زيادة فى القيمة السوقية للشركات بعد تبنى IFRs.

ويؤكد الباحث ان قبول IFRs استخدام نماذج القيمة العادلة سيؤدى الى زيادة ملاءمة المعلومات كأحد اهم مزايا تبنى المعايير الدولية، واختبرت دراسة Bryce et al.(2008) أثر تبنى IFRs على خلق القيمة على عينة من الشركات فى 21 دولة وتوصلت الدراسة الى أن الشركات التى تتبنى IFRs لديها القدرة على خلق القيمة وتكون أقل مشاركة فى ادراة الارباح مقارنة بالشركات التى تطبق المعايير الوطنية.

ورغم ان الهدف من تطوير المعايير تلبية الاحتياجات الوطنية والاقليمية، الا ان بعض الدول قامت جزئياً او كلياً باستبدال معايير المحاسبة الوطنية بـ IFRs الى ان وصلت الى أكثر من 140 دولة عام 2019 وذلك لتحقيق

الاتساق والقابلية للمقارنة للبيانات المالية، وترتب على ذلك تخفيض تكلفة المعاملات De George & Shivakumar (2016)، واجمعت العديد من الدراسات (Guerreiro et al., 2012; Alon & Dwyer, 2014, Bengtsson (2021, على أن اعتماد IFRS يؤدى لزيادة مستوى الاتساق بين البيانات المالية.

وانقسمت العديد من الدراسات (Ball ,2016; Ye et al.,2018; Isaboke & Chen,2019) حول مزايا وعيوب تبنى IFRS وتميل الحجج المؤيدة لتبنى IFRS الى زيادة مستوى القابلية للمقارنة وبالتالى اتخاذ قرارات استثمارية بصورة افضل من خلال تخصيص أمثل للموارد مع حرية حركة رؤوس الاموال خاصة الاجنبية واضافت دراسة Li et al (2021) ان تبنى IfRS يعزز جودة الافصاح نتيجة لزيادة البنود المفصح عنها وهو ما يبرر زيادة اتعاب المراجعة، كما اشارت دراسة Oppong et al,(2022). ان تبننى IFRS يعمل على زيادة الايرادات الضريبية، وعدم تطبيقها يدفع الشركات لتحمل مزيد من تكاليف التسوية اللازمة للدخول للاسواق المالية.

ويؤيد الباحث ذلك حيث يرى ان هذه التكاليف مقبولة مقارنة بالخسائر المحتملة من فقدان رؤوس الأموال الاجنبية، كما توصلت الدراسة الى ان تبنى IFRS لن يؤثر على أسواق رأس المال وذلك لأن تلك المعايير لا تلائم بعض البلدان نتيجة لإختلاف الوضع السياسى والاقتصادى والمؤسسى فى تلك البلدان وأن تبنى IFRS لن يكون الدافع لاعداد تقارير مالية موحدة ولا يكفى لتحقيق القابلية للمقارنة، وأشارت دراسة Bryce et. al (2015) إلى اختلاف نتائج أثر تطبيق IFRS على جودة المعلومات المحاسبية بين البلدان، ففى استراليا لم يتم اثبات هذه العلاقة، بينما توصلت الدراسة الى تحسن العلاقة بين الايرادات والمصروفات فى بريطانيا.

بينما ترى دراسة Aburous (2019) أن تبنى IFRS فى الدول النامية ذات الموارد والخبرة المحدودة يؤدى إلى اختلالات في السلطات بين المحاسبين والمراجعين نتيجة لتدخل المراجعين فى اعمال المحاسبين مما يثير مخاوف بشأن الاستقلالية، وفى نفس السياق أختبرت دراسة Ortiz-Martínez et al.(2021) أثر تبنى معايير IFRS على ممارسات ادراة الارباح والقابلية للمقارنة على عينة من الشركات الاسبانية، وخلصت الى ان الشركات التى تتبنى IFRS لديها مستوى عال من ممارسات ادارة الارباح والافصاح عن الاستحقاقات الاختيارية بصورة أكبر وأن مستوى القابلية للمقارنة لم يتحسن.

ويرى الباحث ان اختلاف النتائج ربما يرجع لعدة عوامل منها اختلاف مقاييس جودة المعلومات المحاسبية وكذلك مستوى التبنى، كما يرى ان الخسائر التى منيت بها العديد من الشركات العالمية يرجع الى سوء ادارة الاعمال وضعف مستوى الحوكمة،وليس نتيجة لتبنى IFRS وان تبنى IFRS هو بمثابة خط الدفاع ضد مخاطر انهيار المزيد من الشركات.

وحول محددات تبنى IFRS فهناك العديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر على قدرة الدولة على اعتماد وتطبيق IFRS، وهناك مخاوف أيضاً بعد التبنى فقد تكون الدولة غير مستعدة لهذا التطبيق او انها تطبق IFRS بشكل مختلف عن الهدف من تطبيقها مما يتسبب فى خلق المزيد من الاختلالات، وأوضحت دراسة Healy et. Al

(1999) أن المستثمرين المؤسسيين هم الوكلاء الأكثر تطلبًا للمعلومات المالية المنتظمة.و أنهم يمكنهم التأثير على اختيار نوعية المعلومات، كما أشارت دراسة Hou &Wang.(2014) ان عقود مكافآت الادارة المبنية على الاسهم وحجم الشركة وهيكل المساهمة والرغبة فى الدخول لأسواق المال هى عوامل محددة لتنبى IFRs.

وأيضاً مستوى النمو الاقتصادي والتعليم والثقافة ونضج سوق رأس المال، بينما وجدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يؤثر على قرار تبني المعايير، فالنمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على تطوير الممارسات المحاسبية، فجودة التقارير المالية للشركات عبر القطاعات المختلفة والمكونة للاقتصاد هى مؤشر لتقييم الاقتصاد على المستوى الجزئى، فتحسين جودة البيانات المالية سيعزز من التوزيع الامثل للموارد ومن ثم النمو الاقتصادى للبلاد. كما خلصت دراسة Dakhli (2021) الى ان وجود تركز فى الملكية من خلال كبار المساهمين يؤثر ايجابا على تبنى IFRs حيث سيكون لديهم القدرة على التحكم القرارات المحاسبية بشكل أكثر فعالية، اما فيما يتعلق بالمساهمين المؤسسيين فانهم يرغبون فى تبنى IFRs رغبة فى زيادة حقوق الملكية.

واجريت دراستى(Yan,2021;Vidanage et al,2023)على عينة من شركات جنوب شرق أسيا وتوصلتا الى مجموعة من المحددات التى تؤثر على تبنى IFRs وهى تكاليف التنفيذ لان الانتقال إلى IFRs مكلفًا، ويتطلب الاستثمار في تدريب المحاسبين، وكذلك مستوى التفسير والتعقيد،لان طبيعة تلك المعايير والقائمة على المبادئ قد تؤدي إلى تحديات في التفسير والتطبيق، مما قد يؤدى لخلق عدم اتساق في التقارير المالية، وايضا محدد البيئة المؤسسية والتنظيمية حيث اوضحت الدراسة ان فعالية تبنى IFRs تعتمد بشكل كبير على قوة البيئة المؤسسية والتنظيمية للبلاد وأن آليات التنفيذ الضعيفة ونقص الرقابة يقوضا فوائد هذا التبنى، واخيراً عامل الاختلافات الثقافية حيث تقر كلتا الدراستين أن العوامل الثقافية تؤثر على تبنى IFRs.

ويرى الباحث ان هناك محددات أخرى لتبنى IFRs كالاحتياجات الاقتصادية والتمويلية كالحاجة للنمو والمزيد من الاستثمار الاجنبى المباشر، والذى يتطلب عدم وجود اختلافات فى المعالجات المحاسبية والافصاحات بين الدول وعامل العلاقات التنظيمية كالعلاقات بين االجهات المانحة وواضعى المعايير، ويري الباحث أن نتائج تلك الدراستين يمكن الاستفادة منها لتوافق بيئة الدراسة مع البيئة فى مصر.

وتناولت دراسة Yan et.al (2021) توضيح مستويات استخدام IFRs فى دراسة مقارنة بين الدول وتوصلت الى ان ادنى مستوى للاستخدام كان في إندونيسيا وتايلاند حيث لا توجد شركات مدرجة تستخدم IFRs، وتصل إلى 100 % فى انجلترا وايرلندا، فهناك بعض الدول تتبنى المعايير كاملة بينما تختار اخرى المعايير الوطنية كبديل مع الاكتفاء بمحاولة التقارب فدول أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وجزر المالديف وباكستان قد تبنت IFRs، بينما الهند وسريلانكا ونيبال مازالت فى محاولات التقارب كما أكدت الدراسة على أن الهيئات التنظيمية تلعب دورًا ملموساً في تذليل العقبات نحو اعتماد IFRs فى تلك البلدان. **ويرى الباحث عدم**

امكانية تعميم نتائج الدراسة وذلك لان طبيعة الدراسة هى دراسة وصفية وبالتالى تفتقر إلى التحليل الكمي واختبار الفرضيات، كما ان الاعتماد على البيانات الثانوية لدول جنوب شرق آسيا يستبعد رؤى لدول أخرى في تبني IFRs، مما يحد من عمق التحليل،

واوضحت دراسة Tsalavoutas et .al,(2020) ان درجة الامتثال لـ IFRs يتم قياسها من خلال التحقق من وجود إفصاحات محددة داخل التقارير السنوية وتتمثل محددات الامتثال تلك فى حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرافعة المالية وخصائص حوكمة الشركات، فكلما ازداد حجم الشركة ومستوى الالتزام بمبادىء الحوكمة وكان مكتب المراجعة من Big4 كلما ازداد امتثال الشركة لنلك المعاييروأوضحت الدراسة ان عدم الامتثال لتك المعايير ترتب عليه إنخفاض قيمة الشركة وزيادة تكلفة حقوق الملكية، والاتجاه السلبى لتوقعات المحللين، كما اشارت الدراسة الى ان المعايير الاقل امتثالاً لها هى معيار IAS 17، ومعيار IAS 37، ومعيار IAS 39.

ويرى الباحث ان الدراسة اعتمدت على عينة من الشركات الكبيرة فقط، كما لم يتم اختبار صلاحية المؤشر المقترح لقياس درجة الامتثال لمعايير IFRs .

وفيما يتعلق بعلاقة الاستثمار الاجنبى المباشر وتبنى IFRs، فقد اوضحت دراسة Fitriana (2019) أن تطبيق IFRs ومن خلال القابلية للمقارنة يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب، كما أن IFRs تؤكد على شرح أكثر تفصيلاً للقيود المحاسبية المفروضة، مما يعزز الشفافية ويمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة.

تم صدور قرار وزير الاقتصاد المصرى رقم (503) لعام 1997 والخاص باصدار مجموعة من معايير المحاسبة تم اعدادها فى ضوء معايير المحاسبة الدولية، وفى يوليه 2006 أصدرت وزاره الاستثمار مجموعة من المعايير المحاسبية لتحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية، ثم صدرقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 بإصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية لتحقيق تقارب اكثر مع IFRs وتطبق على المنشآت التي تبدأ سنتها المالية في 2016/1/1 أو بعده (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي(124)لسنة 2020).

ويخلص الباحث الى ان الدراسات السابقة القت الضوء على مزايا ومحددات ومعوقات تبنى IFRs، كما اكدت على ان الدول تلجأ الى تهيئة البيئة اللازمة نحو التبنى الكامل لتلك المعايير لجنى ثمار التبنى وأن العائد الاكبر لأصحاب المصالح هو تحسين مستوى المعلومات المفصح عنها بتعزيز الخصائص النوعية لها كالملاءمة والقابلية للمقارنة، مما ينعكس فى تحسين جودة الافصاح.

6.3 تحليل مفاهيم ومؤشرات جودة المراجعة الحقيقية من منظور اكاديمى

تفترض نظرية الوكالة وجود تعارض بين مصالح الاصيل والوكيل، وأن الوكيل لن يتصرف بما يحقق مصلحة الاصيل. ولتجنب هذه الاختلافات يتم إنشاء أنظمة للمراقبة، وتعد مراجعة القوائم المالية آلية المراقبة التى تساعد على تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وحماية مصالح الاصيل، عبر توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء (2021).Yan et al .

وأشارت دراسة Riley (2001) انه لا يمكن ملاحظة جودة المراجعة بشكل مباشر قبل التعاقد، ولا حتى بعد إجراء المراجعة. وإنما بعد صدور تقرير المراجع. وبالتالي، في غياب التدابير المباشرة للجودة، يجب على مستخدمى تقرير المراجعة تقييم الجودة باستخدام بدائل أخرى .

ولا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لجودة المراجعة، ولكن هناك مؤشرات استخدمت لقياسها فقد ركز تعريف DeAngelo (1981) لجودة المراجعة على الجودة المدركة لانه يؤكد على دور السوق فى تقييم جودة المراجعة، وحول سؤال عن هل يدرك السوق جودة المراجعة؟ وجدت الدراسة ان البحوث المحاسبية تستخدم عادة مؤشر حجم مكتب المراجعة (Big4 مقابل NonBig4) كبديل لمستوى جودة المراجعة، واشارت دراسة Francis (2011) ان عوامل الكفاءة والخبرة والنزاهة والموضوعية والشك المهنى ضرورية لاعتماد الجمهور على مخرجات المراجعة، كما عرفت الدراسة جودة المراجعة بأنها هى الاحتمال المشترك لاكتشاف القصور فى النظام المحاسبى والافصاح عن ذلك، اى انها دالة فى قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية والافصاح عنها.

ويرى الباحث ان جودة المراجعة يتعدى كونها تضمن سلامة الافصاحات من قبل الادارة ولكن لضمان الاستمرارية فى تقديم نفس المستوى من الافصاحات الخالية من التحريفات الجوهرية.

وهناك وجهات نظر مختلفة للبحوث المحاسبية تجاه مفهوم جودة المراجعة اعتماداً على الاطراف أصحاب المصالح (Knechel et al. 2013)، فبالنسبة لمستخدمي القوائم، تعني جودة المراجعة أن المعلومات المفصح عنها خالية من الأخطاء الجوهرية. وبالنسبة للمراجعين، فالجودة تعني أداء المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة .

ويرى الباحث ان الالتزام بمعايير المراجعة فقط لا يضمن تحقيق مستوى الجودة المطلوب، ولكن هناك عوامل اخرى تمثل محددات لجودة المراجعة كالتطوير المهنى المستمر للمراجع، والالتزام بالسلوك الاخلاقى.

وتعددت تعاريف جودة المراجعة فى البحوث المحاسبية، فقد اشارت دراسة Knechel et al. (2013) ان حجم مكتب المراجعة يعد بديل الجودة الاكثر استخداماً، كما أشارت الدراسة ان احتمال قيام المراجع بالابلاغ عن الامور التى تعيق استقلاله يزداد مع حجم مكتب المراجعة، وأكدت الدراسة على أن مفهوم جودة المراجعة متعدد الأوجه، ولفهم جودة المراجعة بشكل أفضل، يحاول الباحثون إنشاء إطار شامل لجودة المراجعة، وأثير سؤال حول هل تركيز سوق المراجعة يعكس جودة المراجعة؟ وأجابت دراسة Francis et al(2013) بأن هناك ارتباط ايجابى بين

تركيز سوق المراجعة فى Big4 وجودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات غير العادية 2 . وبررت الدراسة هذه النتيجة بأن تركيز سوق المراجعة ينشأ من قيام مكاتب المراجعة بتطوير مستوى الخبرة لديها، مما يدفعها لتقديم عمليات مراجعة عالية الجودة، بينما ترى دراسة Francis et al (2013) أن تركيز سوق المراجعة فى مكاتب Big4 يرتبط سلبا بجودة المراجعة وأرجعت الدراسة ذلك الى أن التركيز سيؤدى الى ارتفاع أتعاب المراجعة للعملاء ذوى العمليات المعقدة، مما يحول دون دخول مراجعين بخلاف مكاتب Big4 للتنافس، ومن ثم تقديم عمليات مراجعة أقل جودة .

وتناولت العديد من الدراسات FRC (2008); DeFond and Zhang (2014); Knechel et al. (2013) محاولات بناء إطار لجودة المراجعة، حيث قدمت دراسة FRC (2008) إطاراً للجودة يتكون من مؤشرين هما سمعة المراجع ويعبر عنها بمستوى الكفاءة والاستقلال المدركين وقوة مراقبة المراجع ويقاس بكفاءة واستقلال المراجع الفعلى، بينما طرحت دراسة Francis (2011) اطاراً اخر لجودة المراجعة يتكون من ستة عناصر هى مدخلات المراجعة، عمليات المراجعة، مكاتب المراجعة، أسواق صناعة المراجعة، والشركات، النتائج الاقتصادية لنتائج المراجعة، وقامت دراسة Knechel et al. (2013) باعادة تصنيف اطار دراسة Francis (2011) الى اربع مكونات هى المدخلات، العملية، النتيجة، السياق.

كما وضع مجلس معايير المحاسبة الدولى IIASB(2014) اطاراً لجودة المراجعة يتكون من المدخلات، والتشغيل، والنتائج، والتفاعلات الرئيسية، والعوامل البيئية، وأشار الى أن هناك صعوبة فى وضع تعريف لجودة المراجعة.

وقدمت دراسة He &Yang (2014) رؤية تحليلية لتلك العناصر فقد اوضحت أن اللوائح (السياق) تتطلب تقارير محددة (مخرجات) تؤثر على المهارات (المدخلات) المستخدمة. كما أشارت الى ان المدخلات تتمثل فى قيم واخلاقيات ومعارف ومهارات المراجعين وتقاس بمستوى مشاركة المراجعين فى عمليات المراجعة، كما اكدت الدراسة على أنه يجب أن تنفذ عمليات المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة خاصة معيار رقابة الجودة، كما أوضحت الدراسة انه يتم تحديد مخرجات المراجعة حسب السياق كالمتطلبات التشريعية. ولذلك يعد تقرير المراجعة هو المخرج الأساسي لأصحاب المصالح، كما اكدت الدراسة ان التفاعلات تسمح بوجود علاقة ديناميكية بين المدخلات والمخرجات، فيمكن للمناقشات بين المراجع ولجنة المراجعة لشركة مدرجة في مرحلة التخطيط أن تؤثر على

2 يتم تقسيم الاستحقاقات الى نوعين :

أ- استحقاقات غير اختيارية (العادية) : وهى الاستحقاقات التى تنشأ من المعاملات الطبيعية التى تعبر عن مستوى ادائها، واستراتيجيتها، فى ظل العوامل الاقتصادية المتاحة.

ب- استحقاقات اختيارية (غير عادية): هى الاستحقاقات التى تنشأ نتيجة اختيار الادارة بين بدائل المعالجات المحاسبية المتاحة بهدف تضخيم او تخفيض ارباح المنشأة غير الحقيقية، وذلك للوصول للربح المستهدف Francis et al (2013)

استخدام المهارات المتخصصة (المدخلات) وشكل ومحتوى تقرير المراجعة (المخرجات)، فى ظل العوامل البيئية كالقوانين واللوائح.

وترى دراسة DeFond & Zhang(2014) ان مكاتب Big4 تقوم بعمليات مراجعة ذات جودة أعلى فى البلاد التى يكون فيها قوانين حماية المستثمر أقوى من غيرها، ويرى الباحث ان تلك القوانين ستضمن تحقيق مستوى على من جودة المراجعة بصرف النظر عن حجم مكتب المراجعة .

ونظرا لصعوبة وضع تعريف محدد لجودة المراجعة فقد استخدام مؤشرات لجودة المراجعة بديلا لذلك (Francis,2011; Bruynseels &Cardinaels, 2014; DeFond &Zhang, 2014; He &Yang 2014; Ghafran& O'Sullivan, 2017; Quick &Schmidt, 2018;Al-Shaer &Zaman, 2018; Gerged et al., 2020; Komal et al., 2021; Raimo et al., 2021; Salem et al., 2022) كخطر التقاضى وأتعاب المراجعة، وتدوير شركات المراجعة، وخبرة استقلال لجنة المراجعة، والمراجعة المشتركة، فقد خلص البعض

(Francis, 2011; He & Yang 2014; Al-Shaer &Zaman, 2018) الى أن فعالية مراجعى Big4 تكون اعلى من مراجعى المكاتب الصغرى في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتكون أكبر بالنسبة للعملاء ذوي مخاطر التقاضي العالية مقارنةً بذوي مخاطر التقاضي المنخفضة حيث سيجبر المراجعين على الاداء بفاعلية اكثر، كما توصلت تلك الدراسات الى انه كلما زادت فترة تدويرالمراجع، زادت كفاءة الحكم المهنى للمراجع فى اكتشاف التلاعب والغش، ومن ثم انخفاض الميل للافصاح عن الاستحقاقات الاختيارية، وفي المقابل، وجد آخرون (Aghaei,2011; Gunn,2019; Kovarik,2022) أنه كلما زادت فترة ارتباط المراجع مع عميله ادى ذلك الى خفض مستوى جودة المراجعة، فقد خلصت تلك الدراسات الى ان الشركات التي أعلنت إفلاسها. كان مراجعى تلك الشركات أقل احتمالاً لإصدار رأي الاستمرارية خلال فترة السنوات الأولى من الارتباط بالعميل ولكن ليس في السنوات اللاحقة، على عكس ما توصلت اليه دراسة Uthman& Salami (2021)، بينما اوضحت دراسة Blankley et al,(2020) أن اتعاب المراجعة (الأعلى)غير العادية تشير الى مستوى أعلى من جودة للمراجعة، وأكدت الدراسة على ان اتعاب المراجعة يرتبط بمستوى الجودة اعلى حجم مكتب المراجعة.

ويختلف الباحث مع ذلك، حيث ان معظم الفضائح المالية الكبرى والتى أثرت على ثقة المستثمرين كانت لشركات يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة الكبرى والتى تتميز بزيادة حجم الاتعاب.

كما اعتمدت دراسة Hossain et al.(2017) على عدد المراجعين الشركاء كمؤشر لجودة المراجعة، فى حين توصلت دراسة السيد (2017) ان حجم مكتب المراجعة هو عامل يؤثر بشكل ايجابى فى جودة المراجعة، وقدمت دراسة بدوى (2017) مؤشرا أخر لجودة المراجعة وهو كفاءة قرارات المساهمين حيث ترى أن ثقة المساهمين تعتمد على جودة المراجعة، حيث يحتفظ أعضاء مجلس الإدارة بعلاقة وكالة مع مساهميهم حيث أن الأول ملزم قانوناً

وأخلاقيًا باتخاذ قرارات تعظم من ثروة المساهمين فى الاجل القصير والطويل. وبالتالى لن ينجذب المساهمين للاستثمار او الحفاظ على استثماراتهم بالشركة إلا من خلال جودة المراجعة وتقرير المراجع المستقل، كما اوضحت الدراسة ان الجهات التنظيمية ترى ان تقرير المراجع يعد مؤشرا لجودة المراجعة اذا كان يشير صراحة او ضمناً إلى انتهاك القواعد واللوائح التنظيمية، كما استهدفت دراسة Calocha& Herwiyanti (2020) اختبار أثر ادراك جودة المراجعة على قرارات الدائنين وتوصلت الى مؤشر لجودة المراجعة يتمثل فى نوعية رأى المراجع فى تقرير المراجعة فالرأى المعدل بسبب عدم مقدرة الشركة على الاداء بفاعلية يؤثر سلبا على ادراك الدائنين حول قدرة الشركة على تجنب مشاكل السيولة ومن ثم القدرة على سداد الديون وزيادة فرص الافلاس، وايجابا بشأن جودة عملية المراجعة .

ويرى الباحث الدراسة قد خلطت بين مؤشر جودة المراجعة وانعكاساتها فما اوضحته الدراسة من زيادة ثقة المساهمين واعتماد الجهات التنظيمية على تقارير المراجع هو نتيجة لادراك مستوى جودة المراجعة وليس مؤشرا لها .

ورأت مجموعة اخرى(Bruynseels & Cardinaels, 2014; Gerged et al., 2020; Komal et al., 2021) ان استقلال لجنة المراجعة يرتبط ايجابا بتحسين مستوى جودة المراجعة، كما وجد البعض (DeFond & Zhang,2014; Salem et al., 2022) ان الشركات التى تقوم بدفع اتعاب مراجعة اعلى تميل للحصول على مستوى جودة مراجعة اعلى حيث سيكون للمراجعين حافز اكبر لبذل المزيد من الجهد واكتساب المعارف لتحسين اداء عملية المراجعة.

وأكدت دراسة Botez & Melega(2020) أن مراجعى Big4 يتمتعون بامكانية اكتساب المعارف التكنولوجية والادوات التى تساعدهم على اداء المهام بمستوى عال من الجودة، كما انهم يتمتعون باستقلالية اكبر، كما انهم يعانون من مخاطر أعلى على سمعتهم اذا اتهموا بالإهمال، ومن ثم سيكونون الاقل عرضة لمخاطر التقاضى مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى، ويتفق **الباحث مع ذلك ويرى أن مكاتب Big4 هم اقل عرضة لمواجهة ادعاءات نقص جودة المراجعة،** واكدت دراسة Siminică et al. (2020) على العلاقة الإيجابية بين جودة عمليات المراجعة الخارجية لدى مراجعى Big4 والأداء المالي لعميل المراجعة، وذلك لان هؤلاء المراجعين يعتمدون على التقنيات التكنولوجية بشكل متزايد مما يعزز من جودة عملية المراجعة ومن مخرجاتها من خلال تخفيض الوقت المخصص لانجاز مهام المراجعة وانخفاض معدلات الخطأ، مع توفير أليات توثيق أكثر فعالية، إلا أن دراسة Duiverman, S. (2022) أشارت الى أن ورغم ان مكاتب Big4 هى مقياسا لجودة المراجعة المدركة للاطراف اصحاب المصالح الا ان ذلك قد لايعكس مستوى الجودة الحقيقية اذا انصب اهتمام المراجع بالعوائد فى الاجل القصير من خلال عدم تنفيذ قدر كافٍ من إجراءات المراجعة؛ وقبول الأخطاء المحاسبية للاحتفاظ بالعميل؛ أو

تقديم خدمات إضافية للعميل مما قد يضعف استقلاليته. وتشكل هذه القضايا تهديدات لجودة المراجعة، وسمعة والمكتب والمهنة وحول سؤال هل يمكن ان يكون ضغط العمل على شريك المراجعة مؤشر غير مباشر لجودة عملية المراجعة أجابت دراسة Kovarik, Q. (2022) على ذلك حيث توصلت الى أن جودة المراجعة تنخفض اذا واجه شريك المراجعة أعباء عمل كبيرة وضغوطًا زمنية، وذلك لأن لديه وقت وموارد أقل لاداء أعمال المراجعة، وسيكون اقل قدرة ممارسة الشك المهني.

وأشارت مجموعة من الدراسات الى ان جودة المراجعة تعتمدعلى عدد من العوامل (Ghafran & O'Sullivan, 2017; He, Pittman, Rui, & Wu, 2017;Garcia-Blandon & Argles-Bosch, 2018; Cassell, Huntn Narayanamoorthy & Rowe, 2019) كأتعاب المراجعة والخدمات الاستشارية و استقلالية المراجع و سمعة مكتب المراجعة الا ان ابرز هذه العوامل مؤخراً هو التخصص الصناعى للمراجع، كأحد مؤشرات جودة عملية المراجعة المدركة، حيث يدعى علماء النفس ان التخصص فى مجال ما عادة ما يكون مدفوعا بخصوصية المجال، أى القدرة على القيام بأشياء إبداعية عبر تطبيق بعض المهارات والكفاءة Muis et al(2006)، وتفسر نظرية تعارض المصالح المنافسة بين مكاتب Big4 وNon big4، حيث ترى Ritzer(2012) ان مكاتب المراجعة ينقسمون الى فئتين فئة تطالب بالتخصص الصناعى للمراجع، والاخرى لا تؤيد ذلك مما يؤدى الى وجود صراع فى سوق المراجعة للاحتفاظ بالعميل، مما يؤثر سلباً على جودة المراجعة.

ويرى الباحث ان المكاتب التى تملك المقدرة على تجميع الموارد واقامة علاقات طويلة الامد مع العميل هم من سيؤيدون المطالبة بالزام المراجع بالتخصص الصناعى، الا ان دراسة Fleming et al. (2014) اشارت ان التخصص الصناعى فى المراجعة هو نتاج للتدريب والخبرة العملية المكتسبة من المراجعة فى صناعة معينة، وأكدت الدراسة ان المعرفة المكتسبة من خلال التجارب تعزز من مستوى الجودة المطلوب، واكدت دراسة Uthman& Salami(2021) على ان التخصص الصناعى للمراجع هو من يقود الخبرة ويعد مؤشرا لجودة المراجعة

وخلصت مجموعة من الدراسات (Carcello et al. 2011; Defond &Lennox 2011; Gramling et al. 2011; Church &Shefchik 2012; Gunny &Zhang 2013; Defond &Lennox 2015) إلى أن وجود رقابة مهنية على مكتب المراجعة هو بمثابة مؤشر لجودة المراجعة، الا ان دراسة Carcello et al. (2011) وجدت ادلة محدودة على العلاقة بين دورية عملية التفتيش و تحسن جودة المراجعة، فقد وجدت ان هناك انخفاضا فى ادارة الارباح فى العام الذى اعقب اول عمليتى تفتيش لـ PCAOB.

ويخلص الباحث الى ان بعض الدراسات تناول محاولات وضع تعريف لجودة المراجعة والبعض الاخر حاول وضع اطاراً لجودة المراجعة والبعض حاول تقديم مؤشرات لجودة المراجعة والتى تؤثر على ادراك اصحاب المصالح

لمستوى جودة المراجعة، وهو ما يعرف بجودة المراجعة المدركة والتى اجمعت على ان حجم مكتب المراجعة هو مؤشر يعبر عن مستوى جودة المراجعة، وهنا يثار تساؤل هل يمكن ان تعبر جودة المراجعة المدركة للسوق عن جودة المراجعة الحقيقية[3](الفعلية) فقد خلصت دراسة Dang (2004) أن السوق يقيم جودة المراجعة الحقيقية بدقة، وأن جودة المراجعة المدركة في السوق تعكس جودة المراجعة الحقيقية، بينما ترى دراسة Aghaei(2011) وجود مقاييس مباشرة وغير مباشرة لجودة المراجعة فالمقاييس المباشرة تتمثل فى الالتزام بمعايير التقرير المالى، ومدى وجود حالات افلاس، اما المقاييس غير المباشرة فتتمثل فى حجم مكتب المراجعة، وفترة المراجعة، والتخصص الصناعى، واتعاب المراجعة، بالاضافة الى السمعة، كما خلصت الدراسة الى انه يمكن تقسيم مؤشرات جودة المراجعة بناءً على مراحل عملية المراجعة فهناك مؤشرات تعتمد على مدخلات عملية المراجعة كسمات المراجعين والتدوير الالزامى لمكاتب المراجعة، ومؤشرات العمليات وتشمل على بيئة المراجعة وفعالية الادوات المستخدمة وتوافر الدعم الفنى، فبيئة المراجعة الأكثر صرامة تقلل من ممارسات إدارة الأرباح، بغض النظر عن حجم مكتب المراجعة، ومؤشر المخرجات ويشمل على تقرير المراجعة حيث يؤثر على جودة المراجعة بشكل إيجابي إذا كان ينقل نتائج المراجعة بوضوح.

ويعتقد الباحث ان الدافع لاستخدام مؤشرات لجودة المراجعة بخلاف حجم شركة المراجعة له ما يبرره حيث يرى ان تقسيم شركات المراجعة الى شركات ذات جودة عالية وهى مكاتب Big4، وشركات ذات جودة منخفضة وهى مكاتب NonBig4 يعتمد على افتراض يصعب التحقق منه وهو ان تلك المكاتب توفر مستوى متماثل من جودة المراجعة عبر عملاء مختلفين في لحظة زمنية وعبر فترات زمنية مختلفة، ويضيف الباحث انه قد يكون لدى المراجع خبرة في صناعة معينة ويكون قادرًا على تقديم مستوى عالى من جودة المراجعة في تلك الصناعة، ومن غير المحتمل أن يقدم جميع مراجعى Big4 نفس مستوى جودة المراجعة فى نفس الصناعة، ورغم دعم العديد من الدراسات الفرضية القائلة بأن جودة المراجعة وحجم مكتب المراجعة مرتبطان بشكل إيجابي، ولكن هذا لا يعبر عن مستوى جودة المراجعة الحقيقية .

وقد استخدمت دراسة Knechel et al. (2013) مؤشرات للتعبير عن جودة المراجعة الحقيقية كإعادة اصدار القوائم المالية، والقضايا المرفوعة ضد المراجعين، **ويرى الباحث ان الدراسة قد استخدمت التحديد اللاحق لاخفاقات المراجعة للوقوف على جودة المراجعة الحقيقية،** فقد ربطت الدراسة بين جودة المراجعة الحقيقية ومستوى التأكيد حيث ترى ان مفهوم جودة المراجعة خلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية وتوصلت الدراسة الى ان مراجعى

3 تعتمد جودة المراجعة المدركة على تصورات مستخدمي البيانات المالية، بينما تشير جودة المراجعة الحقيقية إلى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المحاسبية والإبلاغ عنها. وبالتالي لا يمكن لمستخدمى القوائم المالية تقييم جودة المراجعة الحقيقية بشكل مباشر

Big4 لديهم مستوى عال من جودة المراجعة حيث لم تكن لديهم دعوى قضائية من العملاء ضدهم . ويرى الباحث ان الدراسة استخدمت مؤشرات قياس الجودة الحقيقية للوصول لتعكس مستوى جودة المراجعة المدركة وهو ما يتفق مع ا دعاء دراسة (1981).Deangelo بأن جودة المراجعة المدركة فى السوق تعكس جودة المراجعة الحقيقية ولذلك تستخدم الدراسات مفهوم جودة المراجعة دون تميز بين مفهوم جودة المراجعة المدركة والحقيقية .

وقد استخدمت دراسة (2004) Dang مؤشر اخر لجودة المراجعة الحقيقية وهو الاستحقاقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل حيث ترى ان تركز سوق المراجعة فى البلدان الصغيرة مقارنة بالبلدان الكبيرة، يرتبط سلبا بالاستحقاقات الاختيارية مما يشير الى تأثير ايجابى على جودة المراجعة، كما خلصت الدراسة الى ان وجود حوافز للمديرين للمبالغة في تقدير الأرباح المفصح عنها من خلال خيارات استحقاقات زيادة الدخل، فإن تحفظ المراجعين يخلق صراعا بين المديرين والمراجعين، وان ادراك المراجعين لوجود حوافز للمديرين لتقليل الأرباح المفصح عنها، سيحد من تلك الممارسات وبالتالى ينعكس ايجابا على مستوى جودة المراجعة.

ويلاحظ الباحث زيادة مستوى التحفظ فى تقارير المراجع فى الاونة الاخيرة تزامنا مع اعتماد IFRs مما انعكس ايجابا على جودة المراجعة فى محاولة لاستعادة ثقة الأطراف اصحاب المصالح فى المهنة.

واعتمدت عدة دراسات على نموذج جونز المعدل[4] كمقياس لجودة المراجعة الحقيقية (Choi et al, 2010; Rusmin, 2010; Kwon et al. 2014; Kanagaretnam et al.,2016;Salem et al,2023، ورغم ان نموذج جونز المعدل هو مؤشر لمستوى ادارة الارباح الا ان تلك الدراسات ترى انه يعكس مستوى جودة المراجعة الحقيقية، حيث اتفقت دراستى Rusmin (2010) et al (2010) على ان زيادة مستوى الاستحقاقات الاختيارية فى القوائم المالية يعبر عن نقص مستوى جودة المراجعة، وأضافت دراسة Kanagaretnam et al. (2016) أن المراجعين ذوى الكفاءة عادة ما يكونوا قادرين على الحد من ممارسات ادارة الارباح بشكل افضل، وان انخفاض مستوى الاستحققات الاختيارية قد يعكس كفاءة المراجع فى عملية الفحص والتحقق، واكتشاف اى محاولات لادارة الارباح، بينما خلصت دراسة(2023) Salem et al الى ان ارتفاع مستوى الاستحققات الاختيارية فى القواءم المالية قد يشير الى ضعف استقلالية المراجع وانه قد تأثر بضغوط الادارة مما يؤثر سلباً على جودة المراجعة .

ويخلص الباحث إلى انه وعلى الرغم من اهمية قياس جودة المراجعة الحقيقية، إلا أنه عادة ما يكون من الصعب قياسها بشكل مباشر، لأنها غير قابلة للملاحظة ولا يمكن تقييمها إلا بعد إجراء عمليات المراجعة. الا ان الباحث

4 يقوم نموذج جونز المعدل على افتراض أن الارباح المحاسبية تتكون من جزئين: جزء نقدى يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، وتنشأ الاستحقاقات عندما يكون هناك تباين بين توقيت التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبى بالعمليات (Kwon et al. 2014)

يرى ان استخدام مؤشر نموذج جونز المعدل هو المؤشر الذى يمكن الاعتماد عليه للتعبير عن جودة المراجعة الحقيقية .

6.4تحليل العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط واشتقاق فروض الدراسة.

ازداد الاهتمام بالبحوث فى مجال IFRs وجودة المراجعة مؤخراً، فقد شهدت تلك المعايير تطورات تتطلب أحكامًا مهنية متعددة، وظهرت الحاجة إلى مستوى عالٍ من جودة المراجعة لتلبية ذلك.

اكد الاتحاد الدولى للمحاسبة انه يمكن تحقيق مستوى عال من جودة المراجعة من خلال التفاعل بين معدى ومراجعى التقارير المالية، كما اكد مجلس الرقابة على اعمال مراقبى حسابات الشركات العامة PCAOB (2015) على أهمية جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعايير المحاسبية فى التعبير عن جودة المراجعة.

ورأت دراسة Fodio et al (2015) رأت ان التأخير فى تقديم التقارير المالية يرجع الى ان الامتثال لـ IFRs يتطلب المزيد من الجهد من ادارة الشركة وأن التحقق من هذا الامتثال يتطلب المزيد من جهد المراجعين وبالتالى امكانية تأخير تقرير المراجعة، **ويرى الباحث ان التأخير فى اصدار تقرير المراجعة يزيد من حالة عدم التأكد لدى المستثمرين**، ببنما خلصت دراسة Kawshalya & Srinath(2019) الى ان تبنى IFRs يحد من تأخير تقرير المراجعة عبر تقديم المعلومات المالية فى التوقيت المناسب.

ويرى الباحث ان تبنى IFRs يعزز من الافصاح عن معلومات محاسبية أكثر ملاءمة ومصداقية مما يدعم من جودة المراجعة، وقد توصلت دراسة Jarva (2014) أن الالتزام بـ IFRs يتطلب خبرة مهنية لمعدى المعلومات المحاسبية وهو ما يتطلب جهود مراجعة إضافية، لتحسين كفاءة تقارير المراجعة، ويؤكد **الباحث على ان IFRs مبنية على المبادئ مما يوفر المرونة، مما قد يدفع الادارة للقيام بإدارة الأرباح، قد يدفع المراجع الى مزيد من الجهد لتحسين عمليات المراجعة.**

وتركز العديد من الدراسات (Ghafran & O'Sullivan, 2017; He, Pittman, Rui, & Wu, 2017;Garcia-Blandon & Argles-Bosch, 2018; Cassell, Huntn Narayanamoorthy & Rowe, 2019) على النتائج المترتبة على جودة المراجعة وذلك لتقييم فعالية تبنى IFRs، حيث يرى البعض ان جودة المراجعة هى خط الدفاع للحد من السلوك الانتهازى للمديرين، وخلصت النتائج إلى أن تبنى IFRs من قبل عميل Big4 يحد من إدارة الأرباح، وبالتالي تحسين جودة المراجعة، وقد برر Cabal–García et al (2019) ذلك بأن Big4 والتى تخضع لمزيد من التفتيش من الجهات التنظيمية، تقدم التعليم المهنى المطلوب لإصدار الاحكام المهنية المناسبة خاصة مع تبنى عميل المراجعة لـ IFRs مما ينعكس ايجابا على تحسين جودة المراجعة.

واتفقت العديد من الدراسات (Agyei-Mensah. ,2016; Li ET AL.,2021; Abeysekera & Lu. ,2021) على ان الالتزام بـ IFRs يزيد من مستوى جودة الافصاح فقد اشارت دراسة Agyei-Mensah. (2016) ان مستوى جودة الافصاح تحسن بشكل ملحوظ بعد تبنى IFRs وذلك من خلال الافصاح عن مزيد من المعلومات اختياريا وتم قياس جودة الافصاح بمؤشر مركب يتألف من بنود الافصحات المطلوبة بموجب IFRs، وتتفق دراستى (Li et al.,2021; Abeysekera & Lu,2021) مع ذلك حيث توصلتا الى ان تطبيق IFRs يؤدى الى زيادة جودة الافصاح، عبر مزيد من الافصاحات .

كما اتفقت الدراسات (Lennox et al, 2014; Knechel, 2013 ; Zhou et al. 2016; He et al, 2018; Contessotto et al. 2019; Duiverman,2022) على وجود علاقة ايجابية بين جودة إلإفصاح وجودة مراجعة، وأرجعت دراسة Contessotto et al.(2019) ذلك إلى أن المراجع يبذل المزيد من الجهد في فحص الشركات التي تفصح بشكل أكبر، كما توصلت دراسة Duiverman.(2022) ان الشركات التي تتمتع بحوكمة أفضل وإفصاح أعلى كانت لديها جودة مراجعة حقيقية أعلى. وفسرت الدراسة ذلك بأن جهد المراجع يتناسب طردياً مع حجم الافصاحات، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية قوية بين جودة الإفصاح وجودة المراجعة. حيث أن الشركات التى لديها مزيد من الإفصاح كان لديها استحقاقات اختيارية اقل اى مستوى اعلى من جودة المراجعة الحقيقية .

ويخلص الباحث من ذلك ان تبنى IFRs قد ساهم فى زيادة مستوى الافصاح عن المعلومات المالية وبالتالى ازاد مستوى جودة الافصاح مع تبنى تلك المعايير والذى بدوره قد زاد من مستوى جودة المراجعة حيث اتجهت العديد من الشركة الى الحد من الاستحقاقات الاختيارية وبالتالى زيادة مستوى جودة المراجعة وبالتالى يمكن اشتقاق الفرض التالى:

H1: يؤثرتبنى IFRs ايجابيا ومعنوياً على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل جودة الافصاح كمتغير وسيط .

وهنا يثار تساؤل هل يمكن لمتغيرات رقابية[5] كحجم الشركة والرافعة المالية ان يؤثرا على العلاقة محل الدراسة، فقد اتفقت دراستى (Mahendri & Irwandi, 2016; Yayangida et al,2023) على وجود علاقة ايجابية بين جودة الإفصاح وجودة المراجعة وقد كانت أقوى في الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة. حيث يعطى المراجعين اهتمامًا أكبر للشركات الكبيرة، واكدت دراسة Yayangida et al(2023) ان الشركات الكبيرة لديها المقدرة على تحمل تكاليف الافصاحات الاضافية. ووجدت أن الشركات الصغيرة لا تتأثر جودة المراجعة فيها بجودة الإفصاح. واستهدفت دراسة Alruwaili (2023) اختبار اثر الدور المعدل لتبنى لـ IFRs على العلاقة بين

[5] المتغيرات الرقابية هى المتغيرات التى تشمل على بعض العناصر المؤثرة فى المتغير التابع، ولكنها لا تدخل فى نطاق الدراسة، ويتم اضافتها للنموذج من اجل ضبط العلاقة بين متغيرات الدارسة فى نموذج الانحدار Yayangida et al(2023)

جودة التقارير المالية وخصائص الشركات السعودية المقيدة وعددها 184 شركة خلال الفترة من 2016 وحتى 2020، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الكبيرة الحجم (مقاس باللوغاريتم الطبيعى للأصول) لديها التزام اكبر بتطبيق IFRs نظرا لتوافر الموارد اللازمة مقارنة بالشركات الصغيرة، كما وجدت علاقة ايحابية بين تبنى IFRs ومستوى جودة الافصاح فى الشركات الكبيرة.

كما وجدت دراسة Bengtsson (2021) أن الشركات التى تبنت IFRs ازداد مستوى الافصاح لديها بمعدل اكبر فى الشركات الكبيرة مقارنة بالصغيرة، وبالتالى يمكن اشتقاق فر ض الدراسة التالى :

H2 : يختلف التأثير الايجابى المعنوى لتبنى IFRs على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط باختلاف حجم الشركة

وقد اختلفت دراسة Yayangida et al(2023) مع دراسة Wang et al.(2014) حول أثر الرافعة المالية كمتغير رقابى فقد وجدت دراسة Wang et al.(2014)أ أن الشركات التى تبنت IFRs انخفض لديها مستوى الرافعة المالية مع زيادة مستوى جودة الإفصاح فى حين ترى دراسة Yayangida et al(2023) ان الشركات التى لديها مستوى عال من الديون تتجه لمزيد من الافصاح عن المعلومات نتيجة لارتفاع مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية ما يدفع المراجع الى تخفيض خطر الاكتشاف بالحصول على مزيد من الادلة للوصول بمستوى خطر المراجعة الى المستوى المقبول وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة التالى :

H3: يختلف التأثير الايجابى المعنوى لتبنى IFRs على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط باختلاف مستوى الرافعة المالية .

6.5 المنهجية وبناء نموذج الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على تحليل المحتوى لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترتى ما قبل التبنى (2012–2015) وبعد التبنى (2017–2020) وسيتم تقسيم هذا المحور كما يلى: هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، والاساليب الاحصائية المستخدمة، ونموذج الدراسة وتوصيف متغيرات الدراسة

6.5.1 هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية الى اختبار فروض الدراسة الثلاث للتعرف على اثر تبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمغير وسيط للعلاقة، وكذلك اختبار العلاقة فى ظل متغيرات الرقابة الحجم الشركة والرافعة المالية.

6.5.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة، وتم تحديد حجم العينة بحيث تتوافر التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة وكذلك البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة،

وتم التركيز على جمع البيانات من التقارير السنوية لسببين. أولاً، لانها وسيلة رسمية للإفصاح (Marston, 2008) . ثانياً، وجدت الأدبيات وجود علاقة إيجابية بين تبنى IFRs وجودة الإفصاحات في التقارير السنوية Agyei-Mensah& B. K(2016) وقد نتج عن ذلك الجدول التالى:

جدول 1: توزيع مشاهدات العينة

القطاع	المجتمع	العينة	المشاهدات
موارد اساسية	14	3	24
رعاية صحية وادوية	18	3	24
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	7	1	8
عقارات	33	2	16
سياحة وترفيه	18	2	16
اتصالات واعلام تكنولوجيا المعلومات	6	1	8
اغذية ومشروبات	29	2	16
طاقة وخدمات مساندة	3	1	8
تجارة وموزعون	5	1	8
خدمات النقل والشحن	4	1	8
خدمات تعليمية	4	1	8
مقاولات وإنشاءات هندسية	11	2	16
منسوجات وسلع معمرة	9	2	16
مواد البناء	15	2	16
ورق ومواد تعبئة وتغليف	5	1	8
المجموع	181	25	200

وتم اختيار 25 شركة يمثلوا جميع القطاعات غير المالية الموجودة داخل البورصة، باجمالى عدد مشاهدات 200 مشاهدة .

6.5.3 الاساليب الاحصائية:

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد وتم الاعتماد على البرامج AMOS[6]، SPSS، وسيتم الاعتماد على مؤشرات جودة المطابقة للحكم على مدى ملائمة النموذج المقترح من الباحث

6 يتميز برنامج AMOS عن برنامج SPSS فى قدرته على نمذجة المعادلات البناية مع القدرة على تحليل المسار بين متغيرات الدراسة وبناء النماذج السببية كما انه يسمح بتوفير مجموعة واسعة من مؤشرات جودة المطابقة لتقييم مدى ملائمة نماذج العلاقات المقترحة من قبل البرنامج Byrne.(2016)

6.5.4 نموذج الدراسة وتوصيف متغيرات الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة حول اثر الدور الوسيط لجودة الافصاح على العلاقة بين تبنى IFRs (كمتغير مستقل) على جودة المراجعة الحقيقة (كمتغير تابع) وكذلك فى ظل المتغيرات الرقابية لحجم الشركة والرافعة المالية يمكن بناء النموذج التالى :

نموذج الدراسة

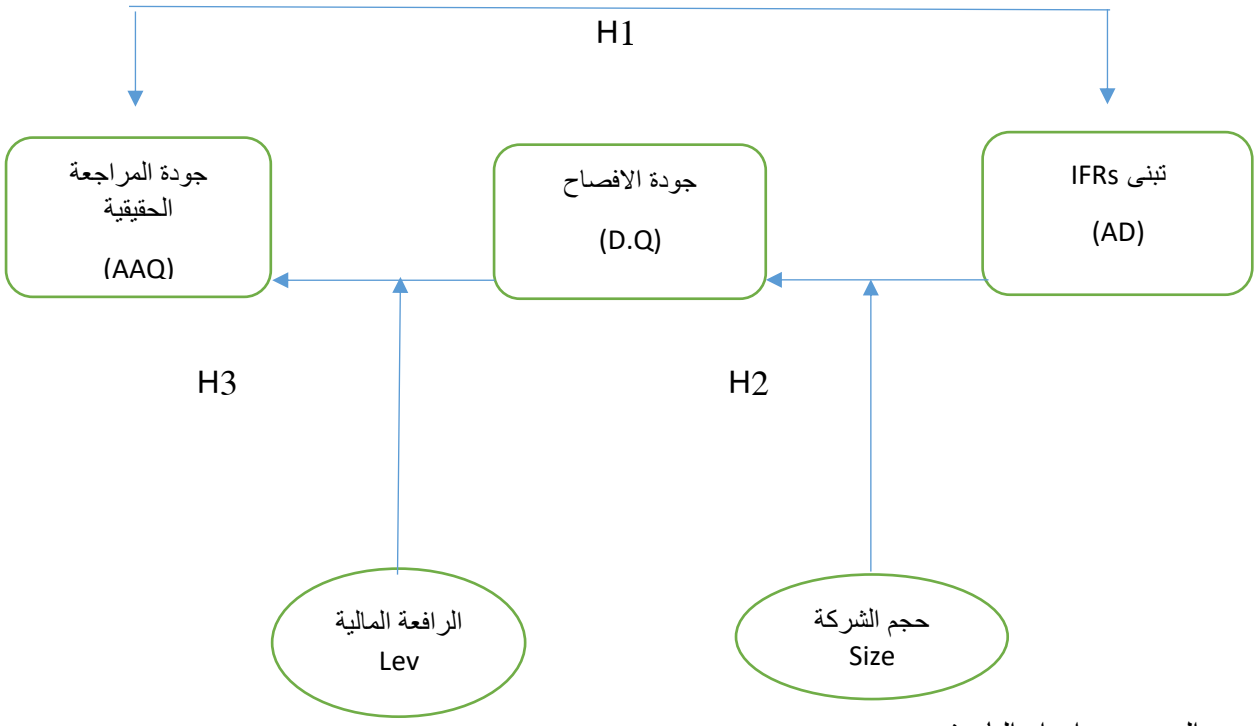

المصدر : اعداد الباحث

ويتم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلى :

1- المتغير المستقل (AD) : تبنى IFRs يتم تصنيف البيانات إلى فئتين. الفئة الأولى هي فترة التبنى (2017 : 2020) وتأخذ القيمة 1. الفئة الثانية هي فترة قبل التبنى (2012 وحتى 2015) وتأخذ القيمة 0.

(Ye et al.,2018; Isaboke& Chen,2019)

2- المتغير الوسيط(D.Q): جودة الافصاح: تم قياس جودة الافصاح باستخدام المؤشر المقترح وفقاً لدراسة Eriqat &Al-Khazaleh (2023). والمكون من 13 عنصرا والتى ثبت صلاحيته ويقاس مستوى جودة الافصاح بقسمة عناصر الافصاح والمستوفاه فى افصاحات الشركة على اجمالى عناصر المؤشر قبل وبعد التبنى خلال فترة الدراسة Agyei-Mensah& B.K(2016).

3- المتغير التابع: جودة المراجعة الحقيقية (AAQ): ويتم قياسها باحتساب الاستحقاقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل وهو مؤشر عكسى لمستوى جودة المراجعة الحقيقية وذلك كما يلى: (Choi et al, 2010; Rusmin, 2010; Kwon et al. 2014; Kanagaretnam et al.,2016; Uthman & Salami,2021;Salem et al,2023).

أ- حساب الاستحقاقات الكلية :

$$TACt = NIt - CFOt$$

حيث:

TACt: اجمالى الاستحقاقات الكلية فى السنة(t)

Nit: صافى دخل السنة(t)

CFOt: التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية لسنة(t)

ب-حساب الاستحقاقات غير الاختيارية

$$NDAt = \beta1(1/At-1) + \beta2[(\Delta REVt - \Delta RECt)/At-1)] + \beta3(PPEt/At-1)$$

حيث :

ΔREVt: التغير فى الايرادات ويقاس بالفرق بين (الايرادات فى السنة t – الايرادات فى السنة t−1)

ΔRECt: التغير فى رصيد العملاء بين السنتين(t) و(t−1)

At−1: اجمالى الاصول فى نهاية الفترة(t−1)

PPEt: اجمالى العقارات والممتلكات والالات فى نهاية الفترة (t)

β1،β2،B3 معلمات النموذج

ج - حساب الاستحقاقات الاختيارية

$$DACt = TACt/At-1 - NDAt$$

وتم تقدير معلمات نموذج جونز المعدل على مستوى عينة الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS،

4- المتغيرات الرقابية :

أ- حجم الشركة :ويقاس باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الاصول (Jiang et al,2015; Alhababsah,2019)

ب- الرافعة المالية : وتقاس بإجمالي ديون الشركة طويلة الأجل إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية Ball et al. (2015)

6.6 تصميم الدراسة التطبيقية

مرت الدراسة التطبيقية بالمراحل التالية :

1- تحديد عينة الدراسة وقد تم الحصول على التقارير المالية لتك الشركات من موقع مباشر مصر.

2- تم استخراج بيانات متغيرات الدراسة (المستقلة والرقابية) من تلك التقارير خلال فترة الدراسة

3- تم احتساب مستوى جودة الافصاح (المتغير الوسيط) كما سبق توضيحه فى توصيف المتغيرات

4- تم حساب جودة المراجعة الحقيقية بدلالة الاستحقاقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل.

5- تم بناء نموذج الدراسة المقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة. خح

6- تم اختبار مدى وجود علاقات خطية بين متغيرات الدراسة ومدى توافر شروط تطبيق نموذج الانحدار على نموذج الدراسة المقترح.

6.7 اختبار الفروض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

يهدف هذا القسم الى عرض نتائج اختبار افتراضات نموذج الانحدار الخطى واختبار فروض الدراسة:

6.7.1 اختبار مدى تحقق افتراضات نموذج الانحدار الخطى:

يعتبر الانحدار الخطي أكثر ملاءمة لاستكشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة. والافتراضات الخمسة لنموذج الانحدار الخطي (2012) Tabachenik &Fidel هي:

- العلاقات الخطية بين المتغير المستقل والتابع : وتقاس باحتساب معامل الارتباط .
- عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة: هذا الشرط مستوفى نتيجة لوجود متغير مستقل فى كل نموذج من نماذج الانحدار المقترحة.

- اختبار Tolerance ومعامل VIF: وهو يقيس احتمالية التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة وهو شرط مستوفى للسبب الموضح اعلاه
- اعتدالية توزيع البيانات: يتم استخدام اختبار الاعتدالية واختبار الالتواء والتفرطح.
- التوزيع الطبيعي للبواقي وعدم وجود قيم متطرفة بحساب قيمة Mahalanobis Distance، Cook's Distance

الجدول 1-1: نتيجة اختبار العلاقة الخطية بين متغيرات الدارسة

Correlations

		Abnormal accruals	IFRs	Dis.Quality
Abnormal accruals	Pearson Correlation	1	-.730**	-.653**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
IFRs	Pearson Correlation	-.730**	1	.771**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
Dis.Quality	Pearson Correlation	-.653**	.771**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	199	199	199

**.Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من النتائج ان هناك علاقة ارتباط قوية وذات دلالة احصائية بين كل من متغير التبنى وجودة المراجعة الحقيقية مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية بلغت (0.730)، وبين التبنى وجودة الافصاح ايضاً بلغت (0.771).

جدول 1-2: اختبار اعتدالية البيانات

	Kolmogorov-Smirnov[a]		Shapiro - Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
IFRs	.341	.000	.637	.000
Abnormal accruals	.373	.000	.232	.000
Dis.Quality	.290	.000	.810	.000

-بلغت قيمة P-value لاختبار كلوموجروف سميرونوف، وشابيرو ويلك (0.000) لجميع متغيرات الدراسة اى ان البيانات تتبع فى توزيعها التوزيع الطبيعى، وهو ما يوكده اختبار الالتواءSkewness والتفرطح Kurtosis

جدول 1-3: اختبار الالتواءSkewness والتفرطحKurtosis

		Abnormal accruals	IFRs	Dis.Quality
N	Valid	199	199	199
	Missing	0	0	0
Skewness		-0.319	0.054	-0.284
Std. Error of Skewness		0.168	0.168	0.168
Kurtosis		0.295	-0.223	-0.164
Std. Error of Kurtosis		0.237	0.237	0.237

-لتفسير نتائج هذا الجدول يتم قسمة معامل الالتواء وقيمة التفرطح على الخطأ المعيار ومقارنة القيم بالقيمة المعيارية (±1.96) ويتضح من الجدول ان هناك ثقة بنسبة 95% ان بيانات النموذج ليست ملتوية او مفرطحة موجبا او سلبيا وتتبع التوزيع الطبيعى

جدول 1-4: اختبار التوزيع الطبيعى للبواقى

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Mahal. Distance	4.999	4.999	4.999	.000	199
Cook's Distance	.000	.014	.001	.002	199
Centered Leverage Value	.001	.001	.001	.000	199

a. Dependent Variable: Dis.Quality

-بلغت قيمة Mahal. Distance (4.999) وبمقارنة هذه القيمة بالقيمة الحرجة عند دلالة احصائية001. ومستوى حرية 1 يتضح ان القيمة الحرجة 10.83 وهذا يعنى عدم وجود قيم متطرفة لتوزيع البواقى، كما بلغت قيمة Cook's. Distance (0.014) اى هناك توزيع طبيعى للتحقق ولا يوجد قيم متطرفة للبواقى، وبناء على ذلك تم التحقق من افتراضات نموذج اللاتحدار الخطى.

6.7.2 نتائج اختبار فروض الدراسة

يهدف هذا القسم عرض نتائج فرض الدراسة الرئيسى ف التحليل الاساسى من خلال اختبار نموذج الانحدار لمتغيرات الدراسة وكذلك التحليل الاضافى والذي يتناول أثر وجود الحجم والرافعة المالية معاً على العلاقة محل الدراسة.

6.7.2.1 التحليل الأساسي

لاختبار الفرض الأول للتحقق من مدى وجود أثر معنوي وايجابى لتبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية عبر الدور الوسيط لجودة الافصاح تم استخدام الانحدار الخطى البسيط باستخدام برنامج Amos (Byrne ,2013 :(Tabachenik & Fidel .2012;

- القيمة الحرجة (C.R): وهى مقياسًا لمدى معنوية العلاقة بين المتغيرات في النموذج المقترح، فاذا كانت قيمة هذه المعلمة أكبر من 1.96 (أو أقل من −1.96) تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.، وبالرجوع للجدول (1−5) فان قيم (C.R) جاءت اكبر من (1.96)، حيث بلغت (43.091)للعلاقة بين تبنى IFRs وجودة الافصاح، وجاءت اقل من (−1.96) فقد بلغت (−3.812) للعلاقة بين التبنى وجودة المراجعة وبلغت (−2.245) للعلاقة بين جودة الافصاح وجودة المراجعة الحقيقية كما بلغت P−value جميعا اقل من 5% لجميع معلمات النموذج، مما يعنى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات النموذج المقترح

جدول 1−5: معلمات معنوية متغيرات النموذج

			Estimate	S.E.	C.R.	P
Dis.qality	<---	IFRs	.190	.004	43.091	***
Abnormalaccruals	<---	IFRs	-2990388.245	784527.144	-3.812	***
Abnormalaccruals	<---	Dis.qality	-357356.096	159135.380	-2.245	.009

- قيمة Chi−Square (CMIN): تعبر عن مدى انحراف البيانات المشاهدة عن النموذج المقترح، واذا كانت قيمة CMIN صغيرة و ذات دلالة إحصائية فذلك يشير إلى أن النموذج المقترح يطابق البيانات بشكل جيد، واوضحت Byrne (2013) انه اذا كان النموذج المفترض يطابق البيانات بشكل جيد، فلن يقوم البرنامج باحتساب قيمة CMIN حيث ستكون قيمة Chi−Square صغيرة وذات دلالة احصائية مما يعنى تعبير النموذج المفترض عن البيانات المشاهدة، وبالرجوع الى الجدول (1−6) يتبين ان قيمة CMIN قد بلغت (.000) وبالتالى فان النموذج المفترض يعبر عن البيانات المشاهدة .

جدول 1−6: قيمة كا^2 (CMIN) للنموذج المفترض

Model	NPAR	CMIN	DF	P	CMIN/DF
Default model	6	.000	0		
Saturated model	6	.000	0		
Independence model	3	1175.584	3	.000	391.861

- قيمة معلمات مؤشر جودة المطابقة (GFI): وتقيس نسبة التباين والتغاير في البيانات المشاهدة التي يمكن أن يفسرها النموذج المقترح، واوضح Tabachenik &Fidel (2012) ان قيم GFI تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح دل ذلك على مطابقة كاملة للنموذج، بالرجوع للجدول

(1-7) يتبين ان قيمة GFI للنموذج المفترض بلغت (1.000) مما يعنى ان النموذج المفترض يطابق البيانات المشاهدة

جدول 1-7: مؤشر جودة المطابقة (GFI)

Model	RMR	GFI
Default model	1.000	1.000
Saturated model	.000	1.000
Independence model	317887.728	.699

- مؤشر جودة المطابقة المقارن (CFI): ويستخدم للحكم على مدى تحسّن مطابقة النموذج المقترح مقارنةً بالنموذج المستقل (النموذج الأساسي) الذي يفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرات، وتتراوح قيم CFI بين 0 و1، ويُعتبر النموذج ذو مطابقة جيدة إذا كانت قيمة CFI > 0.90.، ويعد هذا المؤشر اكثر موثوقية من مؤشرات جودة المطابقة الأخرى لانه يأخذ في الاعتبار حجم العينة، وقيمته لا تتأثر بتعقيد النموذج Byrne (2013)، وبالرجوع للجدول (1-8) يتضح ان قيمة CFI بلغت (1.000) أى ان النموذج المفترض يعبر عن علاقات سائدة فى الواقع مقارنة بالنموذج الاساسى

جدول 1-8:مؤشر جودة المطابقة المقارن (CFI)

Model	NFI Delta1	RFI rho1	IFI Delta2	TLI rho2	CFI
Default model	1.000		1.000		1.000
Saturated model	1.000		1.000		1.000
Independence model	.000	.000	.000	.000	.000

- مؤشر [7](RMSEA) :هومؤشر يقيس مدى انحراف النموذج في التوافق مع البيانات الفعلية، ولا يتم احتساب قيمة المؤشرعندما يكون النموذج جيد المطابقة حيث ستكون قيمة كا^2 منخفضة وبالرجوع للجدول (1-9) يتضح انه لا توجد قيمة لمؤشروبالتالى فالنموذج جيد المطابقة Tabachenik & Fidel (2012)

7 تتراوح قيم RMSEA بين الصفر والواحد الصحيح، حيث القيم القريبة من الصفر تشير إلى مطابقة جيدة للنموذج، والقيم الأكبر من 10% تشير إلى مطابقة ضعيفة للنموذج، Byrne (2013)

جدول 1-9: جذر موسط مربع خطأ التقريب(RMSEA)

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Independence model	.556	.530	.583	.000

ويخلص الباحث مما سبق ان النموذج المقترح من للعلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل جودة الافصاح كمتغير وسيط يتمتع بدرجة من القوة وذلك لمطابقة النموذج للبيانات الفعلية بشكل جيد يُعد دليلاً على قبول نموذج الدراسة المقترح، وأن النموذج يوفر تفسيرًا مقنعًا للعلاقات والتأثيرات بين المتغيرات وله القدرة التفسيرية اللازمة لفهم الظاهرة موضع الدراسة.

وبالتالى يتم قبول فرض الدراسة والادعاء بأن تبنى IFRs يؤثر ايجابيا ومعنوياً على جودة المراجعة الحقيقية فى ظل جودة الافصاح كمتغير وسيط، وهو مايتفق مع (Garcia & Argles-Bosch,2018; ;Salem et al,2023)

6.7.2.2 التحليل الاضافى

أظهرت نتيجة اختبار الفرض الثانى والثالث للتحقق من مدى وجود اختلاف للأثر المعنوي الايجابى لتبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية عبر الدور الوسيط لجودة الافصاح باختلاف حجم الشركة ودرجة الرفعة المالية فالجدول (1-10) يوضح معلمات هذا النموذج كما يتضح أن القيمة الحرجة (C.R) للنموذج المقترح بلغت (42.618) وكانت قيمة P-Value (***) مما يعنى وجود اثر ايجابى معنوي بين التبنى وجودة الاقصاح فى ظل ادخال المتغيرات الرقابية، ويرى الباحث ان الشركات التى تتبنى IFRs تكون اكثر التزاما بالافصاح وهو ما ايدته درسة (Li et al.,2021; Abeysekera & Lu,2021)، كما تبين وجود علاقة ايجابية معنوية بين جودة الافصاح وبين الرفع المالى فالشركات ذات الرفع المالى المرتفع تكون لديها مستوى عال من جودة الافصاح فقد بلغت القيمة الحرجة للنموذج (C.R) (20.521) وقيمة P-Value (.003)، كما تتبين وجود تأثير إيجابي معنوى لجودة الإفصاح لدى الشركات كبيرة الحجم حيث بلغت القيمة الحرجة للعلاقة بين جودة الافصاح وحجم الشركة (23.676) وقيمة P-Value (.005)، وعن العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل المتغيرات الرقابية فقد بلغت القيمة الحرجة (C.R) (-3.117) كما بلغت قيمة P-Value (.002) **مما يعنى وجود اثر سلبى معنوي بين التبنى والاستحقاقات غير الاختيارية مما يعنى وجود علاقة ايجابية معنوية بين التبنى وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل ادخال المتغيرات الرقابية** ويتفق ذلك مع دراسة (Mahendri & Irwandi 2016; Yayangida et al,2023).

أما فيما يتعلق بجودة المراجعة الحقيقة والمتغيرات الرقابية فقد تبين وجود علاقة ايجابية ذات اثر معنوى بين كل من الرفع المالى والاستحقاقات غير الاختيارية فقد بلغت القيمة الحرجة (C.R) (2.540) كما بلغت قيمة P-

Value (***)، أى توجد علاقة سلبية بين جودة المراجعة الحقيقية ونسبة الرفع المالى، ويفسر الباحث ذلك بأن زيادة مستوى الرفعة المالية لدى الشركة يعنى ارتفاع المخاطر التى تواجهها الشركة مما قد يلجأ بادارة الشركة الى زيادة الاستحقاقات الاختيارية للحد من تأثير تلك المخاطر مما يعنى انخفاض مستوى جودة المراجعة الحقيقية وذلك اتفاقا مع دراستى .Persakis & Iatridis (2016); Uthman & Salami (2021) .

كما تبين وجود علاقة سلبية ذات اثر معنوى بين كل من حجم الشركة والاستحقاقات غير الاختيارية وبلغت القيمة الحرجة (C.R)(13.140−) كما بلغت قيمة P−Value (***)، **أى توجد علاقة ايجابية بين جودة المراجعة الحقيقية و حجم الشركة** ، ويفسر الباحث ذلك بأن الشركات الكبيرة تسعى للتعاقد مع مكاتب المراجعة ذات السمعة الجيدة ولذلك تقوم بتخفيض نسبة الاستحقاقات الاختيارية مما يعنى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة وجودة المراجعة الحقيقية، كما اتضح ايضا وجود علاقة سلبية معنوية بين جودة الافصاح والاستحقاقات غير الاختيارية حيث بلغت قيمة (C.R) (13.163−) كما بلغت قيمة P−Value (***) ويفسر الباحث ذلك بأن الشركات التى تلتزم بمستوى افصاح عال رغبة ستلجأ للحد من استخدام الاسحقاقات الاختيارية وذلك اتفاقاً مع دراسة Calocha& Herwiyanti (2020)

جدول 1−10: معلمات معنوية متغيرات النموذج المقترح

			Estimate	C.R.	P-value
Dis.qality	<---	IFRs	.190	42.618	***
Dis.qality	<---	Lev.Equity	.000	20.521	.003
Dis.qality	<---	assetslog	.002	23.676	.009
Abnormalaccruals	<---	IFRs	-229806.096	-3.117	.002
Abnormalaccruals	<---	Dis.qality	-39481.167	-13.163	.005
Abnormalaccruals	<---	Lev.Equity	91965.309	2.540	***
Abnormalaccruals	<---	assetslog	-335726.081	-13.140	***

- قيمةChi−Square (CMIN): بالرجوع الى الجدول (1−11) تشير قيمة (CMIN) والتى بلغت (.000) للنموذج بعد ادخال المتغيرات الرقابية الى النموذج المقترح يعبر عن افضل توافق لمتغيرات الدراسة

جدول 1-11: قيمة كا^2 (CMIN) للنموذج المقترح

Model	NPAR	CMIN	P	CMIN/DF
Default model	15	.000		
Saturated model	15	.000		
Independence model	5	1361.607	.000	136.161

بالنسبة لقيمة معلمات مؤشر جودة المطابقة (GFI) بالرجوع الى الجدول (1-12) يتبين ان قيمة GFI للنموذج المفترض بلغت (1.000) مما يعنى ان النموذج المفترض يطابق البيانات المشاهدة

جدول 1-12: مؤشر جودة المطابقة (GFI)

Model	RMR	GFI	AGFI	PGFI
Default model	60164.410	1.000		
Saturated model	.000	1.000		
Independence model	80081.708	.756	.633	.504

- مؤشر جودة المطابقة المقارن (CFI)، وبالرجوع للجدول (1-13) يتضح ان قيمة مؤشر CFI ومؤشر (تاكر-لويس) بلغا (1.000)مما يعنى ان النموذج المقترح يعبر عن علاقات هى سائدة فى الواقع مقارنة بالنموذج الاساسى ويعبر عن مطابقة عالية بينه وبين القيم الفعلية

جدول 1-13: مؤشر جودة المطابقة المقارن (CFI)

Model	NFI Delta1	RFI rho1	IFI Delta2	TLI rho2	CFI
Default model	1.000		1.000	1.000	1.000
Saturated model	1.000		1.000		1.000
Independence model	.000	.000	.000	.000	.000

- مؤشر (RMSEA) وبالرجوع للجدول (1-14) يتضح ان قيمة RMSEA لم يتم احتسابها للنموذج المقترح وذلك لان قيمة كا^2 تكون منخفضة Kline(2023)

جدول 1-14: جذر موسط مربع خطأ التقريب(RMSEA)

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Independence model	.329	.314	.344	.000

ومما سبق يخلص الباحث ان النموذج المقترح بشأن اختلاف العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل المتغير الوسيط لجودة الافصاح باختلاف حجم الشركة ومستوى الرافعة المالية يتمتع بدرجة من القوة مع إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وبالتالى يتم قبول فرضى الدراسة الثانى بالادعاء **باحتلاف التأثير الايجابى لتبنى IFRs على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط باختلاف حجم الشركة، والفرض الثالث بالادعاء باختلاف التأثير الايجابى المعنوى لتبنى IFRs على مستوى جودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط باختلاف مستوى الرافعة المالية**، وذلك اتفاقاً مع دراسة (Contessotto et al. 2019; Duiverman,2022; Yayangida et al.,2023)

6.8 النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

6.8.1 مناقشة نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة اختبار الدور الوسيط لجودة الافصاح على العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية، ولتحقيق ذلك تناولت الدراسة فى الشق النظرى تحليل مفهموم جودة الافصاح ومؤشرات قياسها، وتوصل الباحث الى ان جودة الافصاح هو مفهوم لم يحدد بشكل قاطع فى ادبيات البحوث المحاسبية ولكن يتم التعبير عنه بمجموعة من عناصر الافصاح تشكل مؤشر لمستوى جودة الافصاح، كما تم دراسة وتحليل تبنى IFRs من منظور الاطراف اصحاب المصالح وتوصل الباحث ان تبنى IFRs ترتب عليه العديد من المنافع كتحسين جودة الإفصاح. وزيادة الشفافية والوضوح، وتحسين دقة المعلومات، وتعزيز مساءلة الإدارة، كذلك تم دراسة وتحليل مفاهيم ومؤشرات جودة المراجعة من منظور اكاديمى وتوصل الباحث ان البحوث المحاسبية تبنت مقاييس الجودة المدركة كحجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعى رغم ارتباط مكاتب المراجعة الكبرى بالعديد من حالات الانهيارات المالية ولذلك فجودة المراجعة المدركة لا تعكس جودة المراجعة الفعلية وبالتالى من الاهمية استخدام مؤشر الجودة الحقيقية، كما تم دراسة العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل مستوى جودة الافصاح كمتغير وسيط وكذلك فى ظل حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات رقابية وتم اشتقاق فروض الدراسة.

واستهدفت الدراسة فى التحليل الاساسى اختبار العلاقة بين تبنى IFRs وجودة المراجعة الحقيقية فى ظل جودة الافصاح كمتغبر وسيط بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية مكونة من 200 شركة خلال الفترة (2012:2020)، وجاءت نتائج اختبار الفرض الاول مؤيدة حيث تبين ان النموذج المقترح يتمتع بدرجة من القوة كما انه يعبر عن العلاقات السائدة الفعلية بين متغيرات الدراسة وهذا يفسر ان تبنى IFRs يؤدى الى زيادة مستوى الافصاح وهو ما يدفع المراجع لبذل المزيد من الجهد للتحقق من سلامة واتساق تلك الاقصاحات وبالتالى زيادة جودة المراجعة الحقيقية .

واستهدفت الدراسة فى تحليلها الاضافى اختبار العلاقة محل الدراسة فى المتغيرات الرقابية حجم الشركة والرافعة المالية، وجاءت نتيجة اختبار تلك الفرضين مؤيدة لادعاء الباحث حيث تبين أن النموذج المقترح يتمتع بالقوة اللازمة وانه يعبر عن العلاقات السائدة فعليا فى عينة الدراسة.

6.8.2 التوصيات:

قدمت الدراسة دليلا عمليا على التأثير الايجابى لتبنى IFRs على جودة المراجعة الحقيقية فى جودة الافصاح كمتغير وسيط، كذلك توصلت الدراسة ان العلاقة محل الدراسة تختلف باختلاف حجم الشركة والرافعة المالية وفى ضوء ذلك يوصى الباحث بـ:

- ينبغى بناء مؤشر لجودة الافصاح للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.
- ضورة تعزيز فهم منافع تبنى IFRs بين الاطراف أصحاب المصلحة.
- ينبغى تعزيز البنية التحتية اللازمة لتهيئة بيئة اكثر التزاما بIFRs.
- ضورة الافصاح عن اى خروج على تطبيق IFRs .
- ضرورة العمل على ايجاد مؤشرات بديلة لقياس جودة المراجعة الحقيقية

6.8.3 البحوث المستقبلية :

فى ضوء ما انتهى البحث من نتائج وتوصيات يقترح الباحث البحوث المستقبلية التالية:

- دراسة العلاقة محل الدراسة فى ظل متغيرات رقابية اخرى كنوع القطاع، والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلة
- اختبار صلاحية مؤشر جودة الافصاح للشركات المالية بالبورصة المصرية
- دراسة العلاقة بينى تبنى IFRs وتكلفة رأس المال
- العلاقة بين تبنى IFRs ومستوى التحفظ فى القوائم المالية للشركات المصرية
- دراسة أثر التحول الرقمى على الافصاح عن الأصول الرقمية .
- اختبار العلاقة بين تبنى لطبيقات الذكاء الاصطناعى وقيمة الشركة .

المراجع

المراجع العربية

السيد، محمد فوزى محمد. (2020). أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك–دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية .*مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*.486–441 ,(2)*4* ,

السيد، محمد فوزي محمد. (2017). العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية .*الفكر المحاسبى*.271–214 ,(5)*21* ,

بدوى ، هبه عبد السلام .(2017)."أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتى الملاءمة والتمثيل العادل: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية ". مجلة الفكر المحاسبى، المجلد 21،العدد 5 ص: 160: 212

دغموم. (2015). دور تطبيق المعايير الدولية للتقري الدولى IFRS .في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر

قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم (124) لسنة 2020 .

References

Abeysekera, I., Li, F., & Lu, Y. (2021). Financial disclosure quality and sustainability disclosure quality. A case in China. *PLoS One*, *16*(5), e0250884

Abramova, I., Core, J. E., & Sutherland, A. (2020). Institutional investor attention and firm disclosure. *The Accounting Review*, *95*(6), 1-21

Aburous, D. (2019). IFRS and institutional work in the accounting domain. *Critical Perspectives on Accounting*, *62*, 1-15.

Aghaei Chadegani, A. (2011). Review of studies on audit quality. *Available at SSRN 2227359*

Agyei-Mensah, B. K. (2016). Impact of Adopting IFRS in Ghana: Empirical Evidence. In *Economics and Political Implications of International Financial Reporting Standards* (pp. 191-230). IGI Global.

Agyei-Mensah, B. K. (2019). The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality. *African Journal of Economic and Management Studies*, *10*(1), 17-31

Al-Lawati, H., Hussainey, K., & Sagitova, R. (2021). Disclosure quality vis-à-vis disclosure quantity: does audit committee matter in Omani financial institutions?. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *57*(2), 557-594

Alruwaili, W. (2023). *IFRS innovation, disclosure quality and firm-specific characteristics: a new moderating assessments across GCC region* (Doctoral dissertation, RMIT University)

Anis, R. M. M. (2016). Disclosure quality, corporate governance mechanisms and firm value

Bengtsson, M. (2021). *National Adoption of International Financial Reporting Standards: The case of China* (Vol. 154). Lund University.

Blankley, A., Hurtt, D., & MacGregor, J. (2020). Audit firm size, audit quality, and audit pricing. Accounting Horizons, 34(2), 19-36.

Bryce, M., Ali, M. J., & Mather, P. R. (2015). Accounting quality in the pre-/post-IFRS adoption periods and the impact on audit committee effectiveness—Evidence from Australia. *Pacific-Basin Finance Journal*, *35*, 163-181.

Byrne, B. M. (2013). *Structural equation modeling with Mplus: Basic concepts, applications, and programming*. routledge

Calocha, R., & Herwiyanti, E. (2020). Factors that affect audit quality. *Journal of contemporary accounting*, 35-48

Dakhli, A. (2021). The impact of ownership structure on corporate social responsibility: the moderating role of financial performance. *Society and Business Review*, *16*(4), 562-591

Dang, L. (2004). *Assessing actual audit quality*. Drexel University

De George, E. T., Li, X., & Shivakumar, L. (2016). A review of the IFRS adoption literature. *Review of accounting studies*, *21*, 898-1004

Eriqat, I. O., & Al-Khazaleh, S. (2023). The Impact of Corporate-and Country-level Governance Mechanisms on the Firm's Disclosure Quality: Evidence from MENA Countries. *Global Business and Finance Review*, *28*(7), 122-137

Fitriana, A. V. (2019, March). Factors that Influence Countries in Fully Adopting International Financial Reporting Standards (IFRS). In *Social and Humaniora Research Symposium (SoRes 2018)* (pp. 86-88). Atlantis Press

FRC. 2008. Audit Quality Framework

Hameed, F., Alfaraj, M., & Hameed, K. (2023). The Association of Board Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure Quality: Empirical Evidence from Pakistan. *Sustainability*, *15*(24), 16849

Hou, Q., Jin, Q., & Wang, L. (2014). Mandatory IFRS adoption and executive compensation: Evidence from China. *China Journal of Accounting Research*, *7*(1), 9-29.

Kline, R. B. (2015). Principles and practice of structural equation modeling. Guilford publications, (4th ed.).

Knechel, W.R., Krishnan, G.V., Pevzner, M., Shefchik, L.B., and Velury, U.K. (2013). Audit Quality: Insights from the Academic Literature. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 32(sp1), 385-421.

Kovarik, Q. (2022). The Effect of Audit Partners' Workload Compression on Audit Quality Across Europe. *Available at SSRN 4068999*.

Li, B., Siciliano, G., Venkatachalam, M., Naranjo, P., & Verdi, R. S. (2021). Economic consequences of IFRS adoption: The role of changes in disclosure quality. *Contemporary Accounting Research*, *38*(1), 129-179.

Mahendri, N. W. P., & Irwandi, S. A. (2016). The effect of firm size, financial performance, listing age and audit quality on Internet Financial Reporting. *The Indonesian Accounting Review*, *6*(2), 239-247

Makhlouf, M. H. (2022). Audit committee and impression management in financial annual reports: evidence from Jordan. *EuroMed Journal of Business*

Oppong, C., Fofack, A. D., & Temkeng, S. D. (2022).Chapter-3 The State of Emerging Economies before and after IFRS Adoptıon.

Ormrod, P., Taylor, P. (2004), The Impact of the Change to International Accounting Standards on Debt Covenants: A UK Perspective 1. Accounting in Europe. Volume 1, 2004, Issue 1, pages 71-94.

Ortiz-Martínez, E., Marín-Hernández, S., & Antón-Renart, M. (2022). Spanish economist-accountants' perceptions of changes in regulation due to IFRS adoption. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *49*, 100508

Owolabi, A., & Iyoha, F. O. (2012). Adopting international financial reporting standards (IFRS) in Africa: Benefits, prospects and challenges. *African Journal of Accounting, Auditing and Finance*, *1*(1), 77-86

Özdemir, S., & Demirci, A. S. (2022). The Adoption of IFRS: Progress, Challenges, and the Way Forward. Accounting and Finance Research, 11(1), 113-127.

Persakis, A., & Iatridis, G. E. (2016). Audit quality, investor protection and earnings management during the financial crisis of 2008: An international perspective. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 41, 73-101.

Salem, R. I. A., Ghazwani, M., Gerged, A. M., & Whittington, M. (2023). Anti-corruption disclosure quality and earnings management in the United Kingdom: the role of audit quality. *International Journal of Accounting & Information Management*, *31*(3), 528-563.

Subramanyam, K.R., Hung, M. (2007) Financial statement effects of adopting international accounting standards: the case of Germany. Review of Accounting Studies, December 2007, Volume 12, Issue 4, pp. 623–657.

Tabachenik, D., & Fidel, J. (2012). Structural equation modeling: Guidelines for determining model fit. *J Bus Res Methods*, *6*, 1-55.

Tsalavoutas, I., Tsoligkas, F., & Evans, L. (2020). Compliance with IFRS mandatory disclosure requirements: a structured literature review. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *40*, 100338.

Uthman, A. B., & Salami, A. A. (2021). IFRS adoption and audit quality in Nigeria: the conditional effect of auditor industry specialization. *Global Journal of Accounting*, *7*(2), 80-98

Vidanage, K. R., Rajakaruna, I. R. H. M. T. P., & Kumari, J. S. (2023). Issues and challenges in IFRS adoption: Perceptions of the Professional Accountants in Sri Lanka.

Wang, C., Kung, F. H., & Lin, K. H. (2014). Does audit firm size contribute to audit quality? Evidence from two emerging markets. *Corporate Ownership and Control*, *11*(2), 108-11

Yan, B., Arslan-Ayaydin, Ö., Thewissen, J., & Torsin, W. (2021). Does managerial ability affect disclosure? Evidence from earnings press releases. *Asian Review of Accounting*, *29*(2), 192-226

Yayangida, A., Ahmed, M. N., Nyor, T., & Yahaya, O. A. (2023). Audit Firm Size and Financial Reporting Quality of Nigerian Listed Non-Financial Services Firms Moderated by Audit Committee Independence. *African Banking and Finance Review Journal*, *5*(5), 217-232

Zarzycka, E., & Krasodomska, J. (2022). Non-financial key performance indicators: what determines the differences in the quality and quantity of the disclosures?. *Journal of Applied Accounting Research*, *23*(1), 139-162